



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تحديات العولمة المالية واستراتيجيات البنوك الجزائرية في مواجهتها

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

من إعداد الطالبة:

د/ ميادة بلعاش

رميسة سحقي

لجنة المناقشة:

| الصفة الأصلية | الرتبة العلمية | الصفة | اسم ولقب الأستاذ |
|------------------------------|-------------------|--------|------------------|
| جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - | أستاذ محاضر - أ - | رئيسا | د/ لزهر ساحلي |
| جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - | أستاذ محاضر - ب - | مشرفا | د/ ميادة بلعاش |
| جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - | أستاذ محاضر - ب - | ممتحنا | د/ إيمان شريط |

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

بسم الله والصلاة على رسول الله

شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل المتواضع الى :

من حملتني وهنا على وهن، وربتني فأحسنت تربيتي، وجعل الله الجنة تحت

قدميها، أُمِّي حفظها الله وأطال في عمرها.

الى الذي ألبسني ثوب المعرفة، ورمى بي الى شاطئ العلم والأمان أبي العزيز أبقاه الله لنا

وأطال في عمره

إلى إخوتي " بسمة" وتوأمة "رانية"

إلى أخي العزيز وليد

إلى رفيقات الدرب "رحمة" إيمان "فاطمة"

إلى " نصر الدين" .

رئيسة

الشكر

الحمد والشكر لله الذي امتلأت بعبه القلوب وسهلت بالتوكل عليه كل الدروب.

وأقدم ثانيا بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة الدكتوراه ميادة بلعائش

التي أشرفت على عملي بصبر وحكمة وتحملت معنا مشاق البحث وساعدتني بكل ما

أحتاجه من أفكار وتوجيهات في سبيل إتمام هذه المذكرة

كما أقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها

مناقشة هذه المذكرة

وفي الأخير أقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص إلى من كل ساعدني من قريب أو من

بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع

المخلص

شهدت البيئة البنكية العالمية عدة تغيرات وتطورات لم تشهدها من قبل، كان في صدارتها العولمة، التي اكتسبت اهتماما كبيرا عند العديد من العلماء والباحثين ورجال الأعمال والسياسة ولعلنا من خلال هذه الدراسة نركز على البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة، وحصر ذلك في أثارها على القطاع المالي والبنكي، كأحدى القطاعات التي يمكن أن يقوم عليها الاقتصاد عصري.

وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة الموسومة ب: **تحديات العولمة المالية واستراتيجيات البنوك الجزائرية في مواجهتها**، القاء الضوء على ظاهرة العولمة المالية، وأهم تحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية واستراتيجيات مستقبلية لتحديث البنوك الجزائرية وترقية العمل البنكي، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة أن ادراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة المالية بمختلف مظاهرها وهيكلها يمكن من إدراك الوسائل لمواجهة هذه التحديات وذلك بصياغة استراتيجيات فعالة ووضع بدائل من شأنها أن تؤهل الاقتصاد الجزائري بالاندماج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، النظام البنكي الجزائري، تحديات العولمة المالية، البنوك الجزائرية.

Summary

The global banking environment witnessed several changes and developments not seen before. It was in the forefront of globalization, which gained great attention among many scientists, researchers, businessmen and politics. Perhaps through this study we focus on the economic dimension of this phenomenon, and limited it to the financial and banking sector, As one of the sectors on which the modern economy can be based.

In this context, the study aims at: the challenges of financial globalization and the strategies of Algerian banks in facing them, highlighting the phenomenon of financial globalization, the most important challenges faced by Algerian banks and future strategies for modernizing Algerian banks and promoting banking. Imposed by financial globalization in all its manifestations and structures, can be used to identify the means to meet these challenges by formulating effective strategies and developing alternatives that would qualify the Algerian economy to integrate into the international economy according to the developments.

Keywords: financial globalization, Algerian banking system, challenges of financial globalization, Algerian banks.

فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|---|---|
| I | الإهداء |
| II | الشكر |
| III | المخلص |
| IV | الفهرس |
| VII | قائمة الجداول |
| VIII | قائمة الأشكال |
| أ - ب - ت | المقدمة |
| الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية | |
| 5 | تمهيد |
| 6 | المبحث الأول: ماهية العولمة المالية |
| 6 | المطلب الأول: العولمة الاقتصادية |
| 6 | الفرع الأول: تعريف العولمة الاقتصادية |
| 7 | الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية |
| 7 | المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول العولمة المالية |
| 8 | الفرع الأول: نشأة و مفهوم العولمة المالية |
| 9 | الفرع الثاني: مراحل تطور العولمة المالية |
| 10 | المطلب الثالث: خصائص وأسس العولمة المالية |
| 11 | الفرع الأول: خصائص العولمة المالية |
| 12 | الفرع الثاني: أسس العولمة المالية |
| 13 | المطلب الرابع: مؤشرات ومظاهر العولمة المالية |
| 13 | الفرع الأول: مؤشرات العولمة المالية |
| 15 | الفرع الثاني: مظاهر العولمة المالية |
| 16 | المطلب الخامس: مزايا ومخاطر العولمة المالية |
| 16 | الفرع الأول: مزايا العولمة المالية |
| 17 | الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية |
| 18 | المبحث الثاني: الدراسات السابقة |
| 18 | المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة |

| | |
|--|--|
| 20 | المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة |
| 21 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: الأفق المستقبلية للبنوك الجزائرية في ظل الإنفتاح على الاقتصاد العالمي | |
| 23 | تمهيد |
| 24 | المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري |
| 24 | المطلب الأول: نشأة الجهاز البنكي الجزائري |
| 26 | المطلب الثاني: الجهاز البنكي الجزائري قبل 1990 |
| 26 | الفرع الأول: الإصلاح المالي 1971 |
| 26 | الفرع الثاني: الإصلاح النقدي 1986 |
| 27 | الفرع الثالث: الإصلاح البنكي 1988 |
| 27 | المطلب الثالث: الجهاز البنكي الجزائري بعد 1990 |
| 27 | الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض |
| 28 | الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض |
| 29 | الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض |
| 32 | المطلب الرابع: الهيكل الحالي للجهاز البنكي الجزائري |
| 34 | المبحث الثاني: تحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية |
| 34 | المطلب الأول: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية |
| 35 | الفرع الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات |
| 35 | الفرع الثاني: الخدمات المعلنة في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية |
| 36 | الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية على الجهاز البنكي الجزائري |
| 37 | المطلب الثاني: إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية |
| 37 | المطلب الثالث: الإلتزام بالمعايير الدولية في البنوك الجزائرية |
| 38 | المطلب الرابع: إحتدام المنافسة في السوق البنكية |
| 38 | المطلب الخامس: تنوع النشاط البنكي والإتجاه في التعامل بالمشتقات المالية |
| 39 | المطلب السادس: ظاهرة غسيل الأموال وحدث الأزمات بالبنوك |
| 39 | الفرع الأول: ظاهرة غسيل الأموال |
| 40 | الفرع الثاني: تزايد حدوث الأزمات بالبنوك |
| 42 | المبحث الثالث: استراتيجيات تطوير النظام البنكي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة |

| | |
|----|--|
| 42 | المطلب الأول: تحديث وتطوير البيئة الداخلية للمنظومة البنكية الجزائرية |
| 42 | الفرع الأول: مواكبة أحدث التطورات في العمل البنكي |
| 43 | الفرع الثاني: تنمية القدرات البشرية والتسويقية |
| 44 | الفرع الثالث: مواكبة المعايير الدولية |
| 45 | المطلب الثاني: تحديث الإطار المؤسسي |
| 45 | الفرع الأول: تنويع الخدمات البنكية |
| 46 | الفرع الثاني: الاندماج البنكي |
| 49 | المطلب الثالث: تبني كل من استراتيجية خوصصة البنوك العمومية وخيار الصيرفة الشاملة |
| 49 | الفرع الأول: استراتيجية خوصصة البنوك العمومية الجزائرية |
| 52 | الفرع الثاني: خيار الصيرفة الشاملة |
| 56 | المطلب الرابع: تبني كل من مشروع الصيرفة الإلكترونية ومفهوم الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري |
| 56 | الفرع الأول: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر |
| 61 | الفرع الثاني: مفهوم الصيرفة الإسلامية في الجزائر |
| 62 | المطلب الخامس: استراتيجية إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة المخاطر وتطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك |
| 62 | الفرع الأول: استراتيجية إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية |
| 64 | الفرع الثاني: تطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك الجزائرية |
| 65 | المطلب السادس: التوجهات الحديثة للنظام البنكي الجزائري في ظل العولمة |
| 65 | الفرع الأول: الشراكة الأورو-جزائرية وأثارها على النظام البنكي الجزائري |
| 67 | الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة وأثارها على النظام البنكي الجزائري |
| 71 | خلاصة الفصل |
| 73 | الخاتمة |
| 77 | قائمة المراجع |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|--|-------|
| 48 | حالات الاندماج البنكي في الدول العربية | 01 |
| 59 | تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي ARTS خلال الفترة من (2006-2017) | 02 |
| 63 | نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2005-2011) | 03 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|-------|
| 33 | الهيكل الحالي للنظام البنكي الجزائري | 01 |
| 54 | مواصفات الإدارة البنكية التي تشجع الإبتكار عن تلك التي تتجنبه | 02 |

المقدمة

شهدت العقود الاخيرة من القرن العشرين العديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة كالتطور الكبير في مجالى الاتصال والمواصلات وتطور وسائل الإنتاج، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمى يستفيد من السرعة والفعالية التى يوفرها له، حيث نتج عن كل هذه التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ظهور مفهوم جديد هو ظاهرة العولمة والذي يصعب تحديده لسعة نطاقه وتشعب مجالاته لاسيما فى جانبه الاقتصادى الذى يشمل العديد من القطاعات سواء الإنتاجية أو التكنولوجية أو المالية.

وفى عقد التسعينات ظهر مظهر جديد من مظاهر العولمة ألا وهو العولمة المالية، والتي كانت من إفرزات الرئيسية التى أفرزها التقدم التكنولوجى الباهر فى تكنولوجيات الاعلام والاتصال، أين عرفت تقنيات الاتصال السلكية واللاسلكية تطورات خاصة من جانب توفير السرعة التى يحتاجها الاقتصاد كعامل من العوامل اختيار الزمن الضرورى لاتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية.

وباعتبار القطاع البنكى من أهم القطاعات الاقتصادية نشاطا وأكثرها حساسية وتأثيرا فى نمو اقتصاديات الدول، ويحتل المراتب الأولى ويعد مركزا حيويا فى النظم الاقتصادية والمالية ولما له من تأثير بمظاهر العولمة، وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات فى التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود وإزالة الحواجز التى كانت تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل فى قطاعات معينة.

وفى سياق المتغيرات التى اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، وباعتبار الجزائر دولة من دول العالم لا يمكن أن تعيش بمعزل عنه، وإدراكا منها إلى تأسيس جهاز بنكى حديث، أصبح لزاما على الجهاز البنكى الجزائرى زيادة عنايتها بما تقدمه من خدمات بنكية وضرورة تكيفها مع تغيرات وتطورات المحيطة خاصة فى ظل انضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أمام هذه التحديات التى تفرضها العولمة المالية خاصة فى ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية فإن النظام البنكى الجزائرى يجد نفسه مجبرا على رسم استراتيجيات مناسبة بهدف البقاء فى دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية، وكذا الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

اشكالية الدراسة

وفى ظل هذه التطورات التى تعرفها الساحة البنكية الدولية والمحلية يجدر بنا تفقد أوضاع البنوك الجزائرية لمعرفة إذا ما كانت قادرة على إدراك هذا التطور العظيم فى المجال البنكى، ومعرفة التحديات التى تواجهها فى الفترة الراهنة والآليات المناسبة لتحديث القطاع البنكى الجزائرى وجعله يدرك هذا التطور الذى شهدته الساحة البنكية الدولية حتى يستفيد من المزايا الإيجابية للعولمة المالية، وبناء على ذلك يمكن طرح السؤال الرئيسى التالى:

ما هي الاستراتيجيات الواجب اتباعها من قبل البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية؟

✓ الأسئلة الفرعية

- إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في التالي :
- ما المقصود بظاهرة العولمة المالية ؟
 - ماهي أبرز التحديات التي تفرضها العولمة المالية، وكيف أثرت على البنوك الجزائرية؟
 - ماهي السبل الكفيلة بتأهيل البنوك الجزائرية والارتقاء بأدائها لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

✓ الفرضيات

- قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، تم وضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق هذه الدراسة والتي يمكن حصرها فيما يلي:
- تتجسد ظاهرة العولمة المالية في وجود عالم تتلاشى فيه القيود والحواجز في إطار تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
 - تعتبر اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية إحدى التحديات التي تفرضها العولمة المالية على البنوك الجزائرية.
 - توفير بيئة بنكية مناسبة من خلال إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية

✓ مبررات اختيار الموضوع البحث

- التعرف أكثر على ظاهرة العولمة المالية
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية؛
- صلة الموضوع وارتباطه بالتخصص اقتصاد نقدي وبنكي حيث أردنا أن نوضح الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها البنوك من أجل مواجهة تحديات العولمة المالية.

✓ أهداف الدراسة

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من أهداف أهمها:
- تشخيص واقع القطاع البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية
 - إبراز ماهية العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز البنكي الجزائري.
 - إبراز الإستراتيجيات التي يجب أن تنتهجها البنوك الجزائرية من أجل مواجهة تحديات العولمة المالية.

✓ أهمية الموضوع

- تتبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية.
- الزامية تحديث القطاع البنكي من أجل مواكبة التطور التكنولوجي في ظل العولمة وفي ظل المنافسة بين البنوك.

✓ حدود الدراسة:

لقد اقتصرت دراستي على الجهاز البنكي الجزائري وكيفية مواجهة تحديات العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز البنكي الجزائري، أما الحيز الزمني فكان منذ نشأة وتكوين الجهاز البنكي وظهور العولمة المالية إلى غاية 2017.

✓ منهج الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا والفرضيات الموضوعية من خلالها، اعتمدنا على منهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الطرح النظري للعولمة المالية وواقعها في الجزائر.

✓ صعوبات الدراسة

لقد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:
- نقص المعلومات خاصة في حالة الجزائر، نظرا لعدم تحقق هذه الظاهرة في الاقتصاد البنكي الجزائري.

✓ هيكل البحث

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد على خطة لمعالجته في فصلين، وذلك كما يلي:
الفصل الأول: الإطار النظري للعولمة المالية، والذي تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث سيعرض في المبحث الأول ماهية العولمة المالية مع التطرق إلى للعولمة الاقتصادية وأنواعها، أما في المبحث الثاني سيتم التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت ولو جزء من الموضوع البحث.

الفصل الثاني: الآفاق المستقبلية للبنوك الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث سيعرض في المبحث الأول واقع الجهاز البنكي الجزائري وفي المبحث الثاني أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه استراتيجيات تطوير النظام البنكي الجزائري في ظل التغيرات الراهنة وفي الأخير تم الخروج بالخاتمة وتتضمن اختبار صحة الفرضيات وأهم النتائج المتوصل إليها، وعلى أثرها تم وضع مجموعة من توصيات نراها مناسبة.

الفصل الأول

الإطار النظري للعولمة المالية

تمهيد الفصل

تعتبر ظاهرة العولمة من أكثر القضايا التي اختلف حولها المتخصصون أيا كان تخصصهم (الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة والاجتماع)، ولقد تزايد الحديث عن العولمة وسلطت الأضواء عليها مع نهاية المعسكر الإشتراكي والتفرد الأمريكي بقيادة العالم وما أدى إليه ذلك من التحول في أغلب دول العالم إلى إتباع نظام السوق وما يترتب عليه ذلك من تحرير التجارة وإلغاء للقيود على حركة رؤوس الأموال.

ولعل الإنتشار الواسع والكبير لرؤوس الأموال عبر العالم يعتبر من أهم سمات العولمة الحالية، وهو ما يصطلح عليه بالعلومة المالية، وذلك ما سنحاول معالجته في هذا الفصل، الذي جاء تحت عنوان: **الإطار النظري للعلومة المالية** وتم تقسيمه إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية العولمة المالية نستعرض فيه موجز لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها كما أننا سنتطرق إلى نظرة تاريخية حول العولمة المالية، خصائصها وعوامل التي ساعدت على ظهورها وأثار الناجمة عنها من إيجابيات وسلبيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة نقوم بعرض موجز لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية العوالمة المالية

يرى الكثير من الباحثين والكتاب أن العوالمة قد أدت إلى زيادة أوجه الترابط و التشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم، ولعل هذا القول يصدق على وجه الخصوص على العوالمة المالية، لكن قبل التعرف على العوالمة المالية تجدر بنا الإشارة في البداية إلى ظاهرة العوالمة الاقتصادية.

المطلب الأول: العوالمة الاقتصادية وأنواعها .

ما العوالمة إلا نتيجة للتغيرات التي فرضتها الدول الكبرى المهيمنة على العالم، إذ تعتبر عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات تطبيقها المختلفة ويظهر التباين في الآراء بين مختلف المفكرين والباحثين الغربيين منهم والعرب، وفيما يلي ندرج بعض التعريفات الخاصة بالعوالمة الاقتصادية وكذا أنواعها.

الفرع الأول: تعريف العوالمة الاقتصادية

إن الاهتمام الكبير الذي أولاه المفكرين لموضوع العوالمة الاقتصادية جعلهم يتسابقون في تعريف وتحديد معناها، فكثرت تعريفاتها وتعددت ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل لهذا المصطلح، نظرا لتشعب المحتوى الفكري له، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية، وفي ما يلي نستعرض أهم تعاريفها :

ويمكن تعريف العوالمة الاقتصادية (Economic Globalization): " بأنها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة."¹

كما يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل عدة منها زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى إنتشار التكنولوجيا في أرجاء العالم كله."²

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف عام للعوالمة الاقتصادية على أنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة، ويتسع نطاقها، بحيث يمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال.

¹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العوالمة وأثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 3، الشلف، ديسمبر 2005، ص: 11.

² نور الدين الحامد، أثار العوالمة على اقتصاديات الدول النامية، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 16.

الفرع الثاني: أنواع العولمة الاقتصادية

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسيين من العولمة هما: عولمة الإنتاج والعولمة المالية .

أولاً: عولمة الإنتاج

تتم عولمة الإنتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:¹

1- الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: لقد ازدادت وتيرة التبادل العالمي بدرجة كبيرة في العقد الاخير من القرن العشرين، حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي، فمثلا بالنسبة لعام 1995 زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 9 % في حين زاد الناتج المحلي ب 5 % وكانت الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا التزايد.

2- الاتجاه الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر: لوحظ ارتفاع معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات نمو التجارة العالمية في بلدان العالم النامي، حيث وصل معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات .

ثانياً: العولمة المالية

العولمة المالية هي وحدة (تكامل) لمسار مالي موجه مسير بشكل أقرب والكل مفتوح على بعضه، مما أدى إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، عن طريق إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة.²

المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول العولمة المالية

باعتبار العولمة الاقتصادية ظاهرة تتضمن العديد من الأبعاد المترابطة والمتشابكة أحياناً، والتي من أهمها البعد المالي أو ما اصطلح عليه بالعولمة المالية، لذلك سنهتم في هذا الاطار بالتطرق إلى ماهية العولمة المالية وأهم مؤشراتها .

الفرع الأول نشأة ومفهوم العولمة المالية

إن مصطلح العولمة المالية مصطلح حديث برز نتيجة لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي وارتباط الأسواق المالية ببعضها مما أدى تطور حجم التدفقات المالية و النقدية من بلد لآخر .

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية(منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص:45،46.

² أسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات البنكية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص: 11.

أولاً: نشأة العولمة المالية

العولمة المالية تمثل ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الو.م.أ وبريطانيا ما بين (1979-1982) لتتضم باقي الدول الصناعية الأخرى.

تعتبر العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، حيث تعود البذور الأولى لهذه الظاهرة إلى الستينات والسبعينات من القرن الماضي ثم تلاحقت تطوراتها بسرعة في الثمانينات من القرن الماضي إلى أن أصبح في فترة التسعينات من نفس القرن يوصف العالم بأنه دولة واحدة يتأثر بأي قرار يصدر في أي جزء منه وهكذا إندمج النشاط المالي للدول النامية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت حركة الأموال لا تعرف حدوداً لها وتجوب العالم بحرية كبيرة دون قيود وإن كانت هذه الأنشطة قد بدأت بصفتها تابعة لعولمة النشاط الإنتاجي ولكنها إكتسبت بعد ذلك استقلالية خاصة، وأصبحت لا تتعدى سوى 10% من حجم الصفقات اليومية في هذه السوق.¹

ثانياً: مفهوم العولمة المالية

تعددت تعريفات العولمة المالية ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل، ورغم ذلك فمن ضروري طرح أهم التعريفات التي وردت :

التعريف الأول: حسب دومينيك بليون D.Plihon العولمة المالية عبارة عن: عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كافة القيود الجغرافية والتنظيمية، وذلك لتحرير التدفقات السلعية والمالية ومن ثم ضمان أفضل تخصيص للموارد المالية بين مختلف المناطق والقطاعات النشاط التي تتوافر على أعلى العوائد وأقل مخاطر.²

التعريف الثاني: هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر إرتباطاً وتكاملاً.³

¹ أسماء دررور، نسرین بن زاوی، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات: الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة عالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 164، 165.

² نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص: 49.

³ شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار أيلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 40.

التعريف الثالث: يقصد بالعولمة المالية تشكيل سوق عالمي مدمجا بداخله التمويلات الخارجية، وهذا الجزء المالي من العولمة يشمل ثلاثة أبعاد هي: البعد الفضائي أو الجغرافي (حركية رؤوس الأموال من بلد لآخر) والبعد الوظيفي (سوق نقدي، سوق بورصي...) والبعد الزمني (ينشط هذا السوق باستمرار وفي الوقت الحقيقي).¹

خلال ما سبق يمكن تعريف للعولمة المالية على أنها ارتباط وتكامل واندماج بين الأسواق المالية لمختلف الدول، هذه الأسواق تتلاشى فيها كل القيود نتيجة لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية التي يشهدها العالم .

الفرع الثاني: مراحل تطور العولمة المالية

وكما ذكرنا سابقا أن العولمة المالية ليست وليدة اليوم، بل امتدت جذورها من القرن 15 بظهور الفكر التجاري، وبذلك انبثقت مراحل ظهورها في عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

أولاً: مرحلة التدويل التمويل غير المباشر: وقد امتدت هذه المرحلة من (1960-1979)، وتميزت بما يلي:²

- تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة؛

- ظهور و توسع أسواق الأورو-دولار بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية؛

- إهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية كالجنيه الاسترليني و الدولار؛

- ادماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع اسعار البترول؛

- إهيار نظام بريتون وودز في 15 أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب؛

- ظهور أسواق الأوراق المالية المدينة كسندات الخزينة؛

- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛

- إنشاء البنوك الامريكية في كافة أنحاء العالم، و التي منحت العديد من القروض الدولية .

ثانياً: مرحلة التحرير المالي: والتي امتدت بين (1980-1985)، وتميزت بما يلي:³

- المرور إلى الاقتصاد السوق المالية، وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض

وتحرير القطاع المالي؛

¹ دنيازاد مهني، مستقبل الصناعة البنكية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018-2019، ص:4.

² عبد الله خبابة، رايح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص: 250 .

³ مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص: 6.

- إنتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- توسيع و تعميق الإبداعات المالية بصفة عامة و التي سمحت برصد كميات هائلة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة و هدفها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.
- ثالثا: مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة: وكانت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية اليوم، وتميزت بما يلي:¹
- تحرير أسواق الأسهم، ولقد كانت الإنطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الاصلاحات البريطانية المعروفة باسم (Big Bang)؛
- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية؛
- الإنهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، حيث كلف الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية؛
- زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية لدرجة تكاد تصبح فيها سوقا واحدة، وذلك بإستخدام وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية؛
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها؛
- توسع التمويل المباشر (باللجوء إلى الأسواق المالية)، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية، حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية .

المطلب الثالث: خصائص وأسس العولمة المالية

إن الوضعية التي أفرزتها التطورات السابقة مهدت في بداية الثمانينات لبروز ظواهر مالية وقانونية غير مسبوقة عاشتها الأسواق المالية عرفت بقاعدة (3D)، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، ومن ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات والأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص العولمة المالية

هناك العديد من السمات التي تميز العولمة المالية عن غيرها من الظواهر، نوجزها فيما يلي:²

¹ محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 7، جامعة سطيف، ديسمبر 2002، ص: 188.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص: 23، 22.

أ- سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية: إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق و إرتباطها إرتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال، وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي؛

ب- ديناميكية و حركية مفهوم العولمة: إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل إحتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وإمتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد، وتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي ؛

ج- الاعتماد على الاقتصاد المتبادل¹: نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حركة إنتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التي جعلت من العالم قرية مترابطة الأجزاء، تأثر وتتأثر فيما بينها بشكل يدعم توزيع العملية الإنتاجية وفق التقسيم الجديد للعمل الدولي؛

د- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي²: إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بالمنتج الصناعي وإنما من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط؛

هـ- تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات³: أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، وعابرة للقارات وألقوميات من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل للتكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية؛

و- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة⁴: لعل من الخصائص العامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة خاصة بعد إنهيار المعسكر الاشتراكي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وإنضمام معظم الدول إليها، ووجود ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة

¹ بورمة هاشم، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009، ص: 62.

² عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة البنكية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 87، 88.

³ عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 100.

⁴ عبد الرزاق حبار، المنظومة البنكية الجزائرية ومتطلبات استفتاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص: 7.

من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه المؤسسات هي:

✓ صندوق النقد الدولي، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي .

✓ البنك الدولي وتابعه، مسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

✓ منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ي- تقلص درجة السيادة الدولية القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:¹ اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير السوق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابة جديدة، وهكذا يمكن القول أن الحكومة في هذا الإطار العالمي الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية، مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها، ولعل متبعي ذلك أن استجابة الدولة يتمثل في إكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول في دور الدولة كان باهضا لأنه نتج عن تزعزع سلطة الدولة .

الفرع الثاني: أسس العولمة المالية (قاعدة " 3D ")

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس أساسية وهي:

أولاً: عدم الفصل بين اقسام أسواق رأس المال: " Le Decloisonnement "

إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في إنفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال وإنما أيضا في إنفتاح الاقسام الموجودة في هذه الأسواق مع بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:²

أ- المستوى الداخلي: ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى خدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية..... الخ.

ب- المستوى الخارجي: ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29،30.

² مرابط ساعد، أسماء بلميهوب، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات" دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006، ص: 4.

ثانيا: تقلص دور الوساطة في التمويل: " La Desintermediation "

وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل إلى اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض البنكية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والبنكية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض.

ثالثا: ازالة القيود التنظيمية: ¹ " La Dereglementation "

وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تجديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارات، العقود المستقبلية....) إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

المطلب الرابع: مؤشرات و مظاهر العولمة المالية

للعولمة المالية عدة عوامل ساعدت على تصاعدها، كما أن لها مؤشرات خاصة بها، يوجز أهمها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مؤشرات العولمة المالية

هناك العديد من المؤشرات التي توحى بتسارع و تنامي العولمة المالية منها مايلي:

- تطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد الأجنبي: حيث تشير الاحصائيات إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار امريكي عام 1995 وهو ما يزيد عن 84 من الإحتياجات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.²
- تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الاسهم والسندات: وخصوصا لدى الدول المتقدمة فبعد أن كانت المعاملات الخارجية في الاسهم والسندات تمثل ما نسبته أقل من 10 من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 نجدها تصل على ما يزيد عن 100 في كل من ألمانيا والولايات المتحدة أمريكية عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200 في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.³

¹ سعاد يحي، مخاطر عولمة أسواق المالية، دراسة حالة سوق المال الكويتي (1997-2016)، أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017، ص ص: 24، 25.

² عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 358.

³ إبراهيم مزبود، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والبنكية العربية-واقع وتحديات- حالة بعض البلدان العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2003-2004، ص: 32.

- دخول الصناديق السيادية و صناديق التحوط:¹ تعرف الصناديق السيادية بأنها مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في نشاط إستثماري طويل الاجل خارج بلدانها، حيث تلعب دورا هاما على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال سرعة نشاطها وتوسع إستثماراتها فإرتفع عددها وازدادت موجوداتها خصوصا في منتصف التسعينات، أما صناديق التحوط فقد تزايد عددها هي الأخرى وإتسعت أعمالها وبشكل سريع، مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد تسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق من خلال شراء الاسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة، فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق بتحمل المخاطر وتتويج الإستثمارات وتحيط أعمالها بشيء من السرية و تغييب الرقابة عليها من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة تختلف عن القوانين التي ترعى الصناديق العامة، كما أنها تخضع لمعايير خاصة لدخول المستثمرين بها، فلا تقل الحصة في أغلبها عن المليون دولار، والخروج منها محدد بعدد من الشروط تختلف من صندوق لآخر، كما أنها تمول نفسها من خلال الاقتراض وبمبالغ كبيرة لتمويل إستثمارتها القصيرة الأجل التي تتمتع بإمتميازات خاصة في ذلك.
- صعود اقطاب جديدة:² أي دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الوساطة المالية والتي أصبحت تمارس أعمالا في ميدان الخدمات المالية وأضحت منافسا قويا للمؤسسات البنكية، وتتمثل هذه المؤسسات في صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الإستثمار، المصارف المتخصصة.
- المضاربات الآجلة: والتي أصبحت تسود بورصات وأسواق المال العالمية وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلا عن إمكانية التداول على مدار الساعة، لقد ظهرت حاليا مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير تقليدية (أسهم، سندات، سلع) ومن أشهرها مشتقات الخيارات الآجلة وكذلك المقايضة.

¹ هناء بن جميل، تأثير العولمة المالية على تحقيق اهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص ص: 181، 182.

² حسن كريم حمزة، العولمة والنمو الإقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 46.

الفرع الثاني: مظاهر العوالمة المالية

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم للعوالمة المالية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

أ- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات بمكوناته البنكية وغير البنكية، من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العوالمة، حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد كثيرا عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي.¹

ب- عجز الأسواق الوطنية عن الاستيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية، التي لم تعد أسواقها الوطنية قادرة على إستيعابها، فإتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص إستثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.²

ج- ظهور الابتكارات المالية: لقد ظهر كم هائل من الأدوات الجديدة التي جذبت كثير من المستثمرين وهو ما أدى إلى نمو العوالمة المالية، فالمشتقات كالمبادلات والمستقبليات والخيارات كلها تتطور بسرعة وتعمق العوالمة المالية، وهو ما أتاح مساحة كبيرة وواسعة من الإختيار أمام المستثمرين في مجال إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.³

د- التقدم التكنولوجي: ما ساعد على نمو العوالمة المالية وظهور الابتكارات المالية الحديثة وسرعة إنتشارها هو التقدم التكنولوجي خاصة الاتصالات والمعلومات، حيث تم تجاوز عقبة حواجز الزمان والمكان بين الأسواق الوطنية المالية المختلفة، وإنخفضت تكلفة الاتصالات بأنواعها مما كان له إنعكاسا إيجابيا على زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى.⁴

هـ- التحرير المالي المحلي والدولي: لقد إرتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود إرتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية وإستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والمالية.⁵

¹ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية (مقررات لجنة بازل-تحديات العوالمة-استراتيجيات مواجهتها)، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص: 38.

² شذا جمال خطيب، ، العوالمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 21، 22.

³ محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل وإستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أوت 1955، سكيكدة، 2009-2010، ص: 47.

⁴ محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة)، مكتبة الجامعة اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 133، 134.

⁵ عبد الله غالم، مرجع سبق ذكره، ص : 86.

- و- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: لقد حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت على كحافز للإسراع من وتيرة عجلة العولمة المالية وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:¹
- حدوث تغير محسوس في أعمال البنوك، حيث توسعت في نطاق أعمالها البنكية على الصعيد المحلي والدولي.
 - دخول المؤسسات المالية غير البنكية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية، فخلال الفترة (1980-1995) إنخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي المقابل ذلك إرتفاع نصيب المؤسسات المالية غير البنكية إلى نحو 42% .
 - من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير البنكية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها.

المطلب الخامس: مزايا و مخاطر العولمة المالية

إن تأثيرات العولمة المالية على الاستقرار الاقتصاد هي متنوعة وتنقسم إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها في أهم النقاط التالية:

الفرع الأول: مزايا العولمة المالية

لظاهرة العولمة المالية عدة آثار إيجابية من بينها:²

- يساعد تطور أسواق المال على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم المالية؛
- إن العولمة المالية تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد والموجه للإدخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد الكبير على الافتراضات الخارجية و هو ما يزيد في حجم الديون و خدمة الديون؛
- توفر العولمة المالية تعبئة عالية للإدخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية و توجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في تخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي؛
- تحرير وتحديث النظم البنكية و المالية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها؛
- تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين .

¹ هودة عبو، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008، ص: 22.

² مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة جوان 2002، ص: 212.

الفرع الثاني: مخاطر العولمة المالية

- كما رأينا سابقا أن للعولمة المالية مزايا فإنها أيضا لم تسلم من مخاطر ومشكلات تؤثر على اقتصاديات الدول وهي:¹
- مخاطر التعرض للاقتصاديات الوطنية لصددمات خارجية وما يترتب عنها من أزمات مالية وهذا راجع إلى تنامي الإعتماد الاقتصادي المتبادل؛
 - مخاطر حركة إنتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية (فإذا حدثت موجة إنتعاشية أو إنكماشية في الولايات المتحدة مثلا فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى أو النامية) ؛
 - إضعاف السيادة الوطنية في مجال رسم السياسة المالية و النقدية بكل استقلالية ؛
 - عندما يقوم ما بلد بتحرير نظامها المالي، فإنه يصبح عرضة لمخاطر المضاربات المالية غير المنضبطة التي تمارس من قبل المستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء؛
 - تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك ؛
 - مخاطر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات و تزايد التبعية الاقتصادية للدول النامية ؛
 - مخاطر التعرض للأزمات المالية و المصرفية و سرعة التأثر بالأزمات الخارجية ؛
 - إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية ؛
 - مخاطر الإنتقال من اقتصاد قائم على الهوية الاقتصادية الوطنية إلى اقتصاد قائم على الالهوية ؛
 - إنتهاك مصالح البلدان النامية و تهميش مصالح الجماهير الواسعة لمصلحة أو فئة فئات مصالحها الاقتصادية مرتبطة بهذه الشركات و بزيادة استثمارات ونقود هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي أو تحكما كبيرا بهذه الآلة.

¹ عبد القادر بربيش، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية اتفاقية GATS، ص: 25، الموقع الإلكتروني:

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

إن أي دراسة علمية لا يمكنها أن تتطرق من فراغ إذ لابد من الاعتماد على الدراسات السابقة سواء بالانطلاق من نتائجها أو ما وصلت إليه، أو بأخذها من زاوية جديدة لم يتم الاهتمام بدراستها من قبل أو اعتماد عليها في تدعيم البحث الذي يتم إجراءه.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1- حسيبة سليم، العولمة المالية وأثارها على الاقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الاقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم المالية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التطبيقية، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، وهدفت الدراسة إلى دراسة العولمة المالية والتحرير المالي وكيفية تأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، والتعريف بحقيقة الأوضاع التي مر بها القطاع المالي في الجزائر وحقيقة الجهود التي بذلها في إصلاح وتحديث هذا القطاع لتكييفه مع متغيرات المالية العالمية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نذكر ما يلي:

✓ العولمة المالية اليوم حقيقة واقعية يجب التعامل معها والاستفادة منها قدر الامكان ومحاولة تجنب أثارها السلبية بقدر الإمكان؛

✓ إن اختلالات المنظومة البنكية والمالية في الجزائر بات لابد من إعادة تأهيله وذلك عن طريق اتباع استراتيجيات واليات ملائمة من شأنها أن تعمل على تحسين وزيادة كفاءة البنوك الجزائرية والقيام بالبورصة الجزائر لمواجهة هذه التحديات والمستجدات التي حلفت بها الساحة البنكية العالمية.

2- نبيلة فالي، استراتيجيات تأهيل المؤسسات البنكية الجزائرية "دراسة حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات البنكية في الاقتصاد الوطني، والتحديات المختلفة التي تواجه المؤسسات البنكية الجزائرية في ظل البيئة البنكية الحالية، وكذا التعرف أكثر على طبيعة ومستوى التقنيات البنكية المتبعة في البنوك الجزائرية، ومدى ملائمتها للأوضاع الحالية، ومعرفة إلى أي مدى المؤسسات البنكية الجزائرية مواكبة للتغيرات والمستجدات المعاصرة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نذكر ما يلي:

✓ النظام المصرفي الجزائري مؤطر في الجزائر، أي لا يمكن الخروج منه أو حتى تغييره، فهو مسير 100% من طرف الدولة وبنك الجزائر الذي يعتبر بنك البنوك، هذا الأخير مسير من طرف الدولة، الأمر الذي يجعل من النظام المصرفي لا يقوم بالدور الحقيقي له، نظرا للقيود القانونية أو تنظيمية التي تحد وتعرقل ذلك.

✓ إن خصوصية المؤسسات البنكية العمومية الجزائرية واندماجها سيؤدي إلى تنشيط السوق المالي، وتوسيع ملكية وزيادة المنافسة في السوق البنكية.

✓ القيام بتأهيل المؤسسات البنكية من شأنه تعظيم الأثار الإيجابية المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، والشراكة والانفتاح الاقتصادي.

3- دلال برباح، استراتيجيات اعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية"حالة المصارف الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010-2011، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتشخيص واقع المنظومة البنكية الجزائرية، وإبراز الاستراتيجيات التي يجب أن تتهجها المصارف الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية، كما هدفت أيضا إلى التطرق إلى أهم الاصلاحات التي مست المنظومة البنكية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر ما يلي:

✓ أصبحت البنوك تأخذ بعين الاعتبار مجمل المتغيرات التي ستساعدها من خلال إدخالها في عمليات إعادة الهيكلة، في التوفيق بين المزايا استراتيجيات التنوع الخاصة بالنموذج البنوك الشاملة، والحرص على تحقيق كفاءة أكبر بالاعتماد على مبدأ التخصص

✓ بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات البنكية إلا أنه لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات البنكية المقدمة.

✓ أصبح من الضروري تحديث وعصرنة نظام الدفع بالبنوك الجزائرية، وتعميم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتوظيف استخدام تكنولوجيا الصناعة البنكية لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال.

4- هاشم بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009، هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري، وإبراز ماهية العولمة المالية وانعكاساتها على النظام المصرفي الجزائري، والكشف عن التحديات والرهانات التي على النظام المصرفي والمالي مجابتهها من منطلق إدارته في إطار المنظومة البنكية العالمية، ومن النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

✓ لم تقم البنوك الجزائرية بتطبيق قواعد الحذر التي وردت ضمن نصوص قانون النقد والقرض 90-10 للوقاية من أثار الأزمات المالية المحدقة.

✓ إن انفتاح الاقتصاد الوطني وظهور العولمة المالية تضع البنوك الوطنية في وضعية صعبة، وهي لم تتوصل حتى الان إلى التحكم الجيد في استخدام مناهج العمل والتسيير المصرفي التقليدية.

5- بلعزوز بن علي، هودة عبو، أفاق تطور النظام المصرفي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى النظام المصرفي الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، وقد تناولت هذه المداخلة أثار وانعكاسات العولمة المالية على النظام المصرفي، هذا إضافة إلى استراتيجيات تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة نذكر ما يلي:

✓ العمل على تأهيل اليد العاملة في القطاع المالي والمصرفي الجزائري بما يضمن لها الفعالية وحسن الإدارة؛
 ✓ إعادة هيكلة البنوك الجزائرية وتنويع خدماتها لتضطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية وزيادة عمليات الاندماج المصرفي في ضوء إعادة هيكلتها مع دراسة الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك العالمية لزيادة قدرتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقيق معدلات النمو في ظل هذه المنافسة؛
 ✓ وجوب مصاحبة عمليات الخصوصية تعديلات في التشريعات والقوانين، وخلق المنافسة العادلة في السوق الحر، ووضع إطار يكفل للبنوك الاستقلالية التامة اتجاه الدولة.

6- سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015، حيث عالجت الدراسة إشكالية الدور الذي يجب أن تلعبه بنك الجزائر في إصلاح الجوانب الأساسية لتخلف النظام المصرفي الجزائري وتطوير وتأهيل هذا النظام بما يتماشى والتطورات العالمية الراهنة، وتوصلت الدراسة إلى أن دور بنك الجزائر في تأهيل هذا النظام المصرفي الجزائري يتمثل في:

- ✓ الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق البنكية الجزائرية؛
- ✓ الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية؛
- ✓ تطوير أنظمة الدفع.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة فهناك أوجه تشابه واختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

- فمن من حيث أوجه التشابه، فيما يخص منهج الدراسة قامو بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمدت عليه في دراستي، كما أن الدراسات السابقة تتشابه مع موضوع دراستنا من حيث المتغير، إضافة إلى أنها تشترك مع دراستنا في الإطار الجغرافي كونها دراستان محليتان تسعيان لمعرفة أثار العولمة المالية على القطاع المصرفي والمالي للجزائر وكيف يتم تكييفه مع المستجدات العالمية المعاصرة.

- أما أوجه الاختلاف، فيكمن في التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 90-10 لسنة 2017، بالإضافة إلى محاولة تدعيم البحث بمختلف الاحصائيات التي أمكن الحصول عليها لسنة 2017، لزيادة الدقة العلمية للدراسة .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تناولنا العولمة المالية كظاهرة بشكل عام، متطرقين إلى تعاريف مختلفة لهذه الأخيرة، والمراحل التي مرت بها لتصبح ما عليه اليوم، حيث كانت تنامي الرأسمالية، وظهور الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وراء التطور السريع الذي عرفته العولمة المالية، وما سمح بذلك هو قاعدة 3D التي تتمثل في عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال، تقلص دور الوساطة في التمويل وإزالة القيود التنظيمية، ورأينا مدى مساهمتها في رفع الحواجز بين الدول وفتح الأسواق المالية الدولية أمام تدفق رؤوس الأموال، وما ينجر عن هذه العمليات آثار سلبية وإيجابية.

العولمة المالية وإن كان لها العديد من المزايا، إلا أنها تحمل في طياتها أيضا الكثير من المخاطر والانعكاسات السلبية خاصة في حالة الحركات الفجائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، كما أنها قد تعرض النظام البنكي إلى أزمات، ولدخول أموال غير مشروعة، وإلى مضاربات جنونية، ولهروب الأموال الوطنية إلى الخارج، والتقليل من السيادة الوطنية في استخدام السياسة النقدية.

الفصل الثاني

الأفاق المستقبلية للبنوك الجزائرية في ظل
الانفتاح على الاقتصاد العالمي

تمهيد الفصل

لقد شهد العالم في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن العديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية التي فرضت على مختلف الاقتصاديات ضرورة التماشي معها وذلك لمواجهة المنافسة المحلية والدولية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت مسايرة هذه المتغيرات وذلك منذ الثمانينات، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات مست أساسا الجهاز البنكي باعتباره شريان الاقتصاد الوطني.

نظرا للتحديات التي أصبحت تواجه العمل البنكي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية يتوجب من المشرفين على البنوك الجزائرية الدراية الكاملة بهذه التحديات، ومن ثم إتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف مع هذه التحديات والمستجدات التي حدثت في الساحة البنكية العالمية.

ذلك ما سنعالجه في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان: **الأفاق المستقبلية للبنوك الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي** التي ستكون فيه ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع الجهاز البنكي الجزائري

المبحث الثاني: تحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية

المبحث الثالث: استراتيجيات تطوير النظام البنكي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة

المبحث الأول: واقع الجهاز البنكي الجزائري

يعد القطاع البنكي والمالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها العولمة، إذ أن النجاح الاقتصادي مرهون بمدى فعالية ونجاعة الجهاز البنكي للدولة ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الأول: نشأة الجهاز البنكي الجزائري

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكوناً في أغلبية من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الإقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك.

1. الخزينة العامة: عقب الاستقلال مباشرة، تمثلت الخطوة الأولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية، ومن جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 8 أوت 1962، والتي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة، زيادة على ذلك كلفت بتقديم قروض الإستثمار للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتياً، نظراً لنقص الموارد المالية مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة.¹

2. إنشاء البنك المركزي الجزائري: تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع البنوك والدولة المتمثلة في الخزينة العامة.²

3. الصندوق الجزائري للتنمية: تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165/63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي³ وطبقاً لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 1972/07/07 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية⁴

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.⁵

¹ شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص: 66.

² محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 30.

³ القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

⁴ القانون رقم 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

⁵ عبد الله خبايا، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 182.

- 5. البنك الوطني الجزائري:** أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة حيث أنه حل محل البنوك الأجنبية التالية:
- القرض العقاري للجزائر وتونس بتاريخ 01 جويلية 1966؛
 - القرض الصناعي التجاري بتاريخ 01 جويلية 1967؛
 - البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا بتاريخ 01 جويلية 1968؛
 - بنك باريس والبلاد المنخفضة بتاريخ ماي 1968؛
 - مكتب الخصم بمعسكر جوان 1986.

وأعتبر البنك الوطني الجزائري بنك الودائع واستثمارات وبنك المؤسسات الوطنية أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة.¹

- 6. القرض الشعبي الجزائري:** تأسس هذا البنك بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966، المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967²، ويقدر رأسماله ب15 مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران، والبنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري، وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك كالبنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1986، الشركة المارسييلية للقرض بتاريخ 30 جوان 1968، الوكالة الفرنسية للقرض والبنك.

ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك الودائع ويختص في النشاطات النقدية والمالية المتعلقة ب:

- عمليات التزوير بالآلات والعتاد، الصناعة التقليدية، والفنادق والسياحة، تعاونيات الإنتاج والتوزيع غير الفلاحية.
- 7. البنك الخارجي الجزائري:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، يقدر رأسماله ب 20 مليون دينار جزائري ويعتبر ثالث بنك للودائع وما يميزه عن البنكين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث ورث أعمال وأشغال خمسة بنوك وهي:
- القرض الليوني بتاريخ 12 ديسمبر 1967؛
 - الشركة العامة بتاريخ 16 جانفي 1968؛
 - قرض الشمال في تاريخ 31 ماي 1968؛
 - بنك باركاليز بتاريخ 28 أفريل 1968؛
 - بنك الصناعة الجزائرية والبحر المتوسط بتاريخ 26 ماي 1986.³

¹ الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

² الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 333.

المطلب الثاني: الجهاز البنكي الجزائري قبل 1990

عرف الجهاز البنكي عدة إصلاحات هامة منذ الظفر بالاستقلال إلى غاية منتصف الثمانينات ونتيجة لعدم رغبة النظام البنكي آنذاك في تمويله للاقتصاد الوطني كان لزاما على السلطات الجزائرية القيام بإجراءات طارئة في هذا المجال.

الفرع الأول: الإصلاح المالي 1971

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح، إتخاذ الإجراءات التالية:

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال؛
- من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، والمتمثلة فيما يلي:

✓ قروض بنكية متوسط الأجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛

✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛

✓ التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.

- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الإيداع الوطني عن طريق المساهمة الاجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة؛

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الاخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد؛

- إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة؛

- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.¹

الفرع الثاني: الإصلاح النقدي 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 15 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي فهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

وعموما يمكننا التطرق إلى أهم النقاط التي يتناولها هذا القانون:²

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 181.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام البنكي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص:

- إستعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية؛
- وضع نظام بنكي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛

- إستعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإذخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك إستلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد مدتها أو الأشكال التي تأخذ كما إستعادت حق متابعة إستخدام القرض ورده؛

- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.

الفرع الثالث: الإصلاح البنكي 1988

إن القانون 06-88 الصادر في 12 جانفي 1988¹ والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وهو قانون معدل ومنتتم لقانون 12-86 ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، كما شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إصلاح واسع مس جل القطاعات الاقتصادية ولقد مست هذه الإجراءات المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية وذلك عبر صدور قانون 01-88 و 06-88²، وجاء هذا القانون تدعيما للقانون السابق وليتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في إستقلالية المؤسسات، وقد أكد هذان القانونان على الطابع التجاري للبنوك، حيث منحها القدرة على إبرام العقود بكل إستقلالية طبقا لقوانين التجارة والأحكام المعمول بها.

المطلب الثالث: الجهاز البنكي الجزائري بعد 1990

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم محطات الإصلاحات البنكية البارزة، وهذا نظرا لجملة من المتغيرات التي حدثت على الجهاز البنكي الجزائري، وللتعرف على القانون سوف نتطرق إلى أهدافه ومبادئه وأهم تعديلاته.

الفرع الأول: أهداف قانون النقد والقرض

إن الهدف الجوهرى لقانون النقد والقرض هو إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، ومحاربة مختلف أشكال التسريبات وتعويض عوامل الإنتاج، يتفرع الهدف إلى أهداف فرعية كالتالي:³

- وضع حد لكل تدخل اداري في قطاع البنكي والمالي؛
- رد إعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04-51-59 من القانون)؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛

¹ القانون رقم 01-88 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

² القانون رقم 06-88 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 12-86 المتعلق بالبنك والقرض.

³ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص: 188، 189.

- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوط بالبنوك والهيئات المالية.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض بتنظيم جديد للقطاع المالي والبنكي الجزائري يرتكز على مجموعة من المبادئ والتي بواسطتها يمكن تحقيق الأهداف وتمثل في ما يلي:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين السلطة النقدية والسلطة الحقيقية، ومعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية.¹

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من إستقلالية البنك المركزي، وقلص من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية تقادياً للإصدار النقدي المفرط.²

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض:** ويعني ذلك إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وبصدور هذا القانون أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** كانت السلطة النقدية قبل صدور هذا القانون مشتتة بين وزارة المالية، الخزينة والبنك المركزي وقد ألغى هذا القانون التعدد في السلطة النقدية وكان ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وتم وضعها في الدائرة النقدية وبالضبط في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض.

- **وضع نظام بنكي على مستويين:** وذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها.³

¹ صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجريبية الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص:210.

² فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص:156.

³ ميرة عثمان، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2012، ص:125.

الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض

لقد خضع القانون 10/90 بعد صدوره إلى تعديلات عدة تتماشى والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية المحيطة بالنظام البنكي الجزائري وتتمثل هذه التعديلات في ما يلي:

أولاً: تعديل سنة 2001 (الأمر رقم 01-01)

الصادر في 27 فيفري 2001 وكان أول تعديل لقانون النقد القرض 90-10، حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، وبموجب هذا التعديل تم التخلي عن العهدة المحددة في قانون 90-10 والتي تعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابهم ويتم تعميمهم بمقتضى مرسوم رئاسي والفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض، حيث يتم تسيير هذا الأخير كما يلي:¹

- يستدعي المحافظ أعضاء المجلس ويرأسه ويعد جدول أعماله، حيث يكون حضور سنة أعضاء من المجلس ضروريا لعقد اجتماعاته.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة التعادل في الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

- لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يعرض من ينوب عنه أو يمثله في اجتماعات المجلس.

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على أقل بناءً على استدعاء من رئيسته ويمكن أن يستدعي الاجتماع كلما دعت الضرورة لذلك بمبادرة من رئيسته أو من أربعة أعضاء.

ثانياً: تعديل سنة 2003 (الأمر رقم 03-11)

لم يكن للتعديل السابق الذي جاء به الأمر رقم 01-01 أثر يذكر، ولم يأتي بأثر كبير في نشاط بنك الجزائر، وهو الأمر الذي أدى إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاح فجاء الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-11 والذي أفرز جملة من التغييرات التي مست المحافظ ونوابه وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وقد تم إصداره نتيجة لعدة عوامل أهمها:²

- التطبيقات الخاطئة والمغلطة لقانون النقد والقرض والتي حالت دون السير الحسن للنشاط البنكي والمالي في الجزائر.

- عملية التطهير المالي التي عرفتها مختلف البنوك والمؤسسات المالية العمومية.

- الانفتاح المتزايد للاقتصاد الجزائري، وتزايد التوجه نحو الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع البنكي والمالي.

- إنفتاح الدولة على القطاع البنكي الخاص وما إنجر عنه من أزمة البنوك الخاصة الجزائرية.

¹ الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، الجريدة الرسمية، العدد 14.

² وردة خردار، تأثير إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص176.

عدم نجاعة مختلف القوانين والأوامر السابقة المنظمة للقطاع الجزائري ويهدف الأمر 11-03 إلى ¹:

1- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن صلاحياته عن طريق:

- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك .

2- توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها وإقرار العقوبات الجزائرية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي.
- إستحداث مركزية المخاطر على البنوك والمؤسسات المالية لإنخراط فيها.
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع البنكية بالعملة الجزائرية ويلزم على كل بنك أن يدفع للصندوق علاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه ويحدد المجلس كل سنة مبلغ العلاوة.²
- تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر.³

3- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين والخارجي.
- إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط البنكي والمالي، والعمل على توفير الأمن للبلاد.

ثالثا: تعديل سنة 2010 (الأمر رقم 10-04):⁴

لقد تواصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر سنة 2010 من خلال إصدار الأمر 10-04 في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11-03، حيث ساهم هذا الأمر في:

- توسيع صلاحيات مهام بنك الجزائر وأعفاه من الخضوع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة ومن التزامات التسجيل في السجل التجاري، ومن المهام الجديدة للبنك المركزي حرصه على استقرار الأسعار كهدف من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين القرض والنقد والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي وتسيير التعهدات المالية إتجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة وصلابة الجهاز البنكي الجزائري؛

¹ Abdelkrim Naas, *le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie de marché*, maison nouvel et rose, Paris, France, 2003, p: 24.

² المادة 118 من الأمر 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض.

³ علي سنوسي، *مواضيع مختارة في مقاييس ندوة بنكية*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص: 171.

⁴ الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 يعدل ويتم الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة السابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

- وأحدث الأمر رقم 10-04 تعديلا فيما يخص تشكيلة اللجنة البنكية المنصوص عليها في المادة 106 من الأمر 03-11 حيث نصت المادة 08 منه على أن اللجنة البنكية تتكون من المحافظ، رئيسا، 03 أعضاء يختارون لكفاءتهم في المجال البنكي والمالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا ومجلس الدولة على التوالي، وممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذه المجلس من بين المستشارين الأولين وممثل عن وزير المالية؛

- وأقرت المادة 183¹، بأنه لا يمكن الترخيص بالمساهمة الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية، التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الجزائرية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال.

رابعا: تعديل سنة 2017 (القانون 17-10)

نتيجة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، فقد تم استهلاك كافة الإحتياطات العمومية، مما دفع بالخرينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما إستفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم إقطاعها من نتائج بنك الجزائر وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة لسنة 2017 في حاجة لتمويل يفوق 500 مليار دج.

قامت السلطات العمومية بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر لها البلاد، ولهذا قررت الحكومة اللجوء إلى أداة " التمويل الغير التقليدي" أو " التسهيل الكمية" وقصد إدراج هذه الأداة الجديدة تم تعديل قانون النقد والقرض وفق القانون 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر التي تقضي شراء البنك المركزي السندات المالية بصفة مباشرة عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات، من أجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.²

¹ المادة 06 من الأمر رقم 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض.

² أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، العدد 02، ألمانيا، برلين، 7 فيفري 2018، ص ص 201.202.

تنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضى في نهاية الفترة المحددة (5 سنوات) كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وتحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم وحسب الوزير الأول فإن هذه الآلية الجديدة ستعطي فرصة للمستثمرين لرفع قدراتهم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيمنح قرضا تسدد على مدى 30 سنة، سيتم اعفاؤها من تسديد الفوائد على مدى 5 أو 10 سنوات، كما ذكر وزير المالية بأن التمويل غير التقليدي سيوجه للاستثمار ولإعادة شراء ديون سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك من أجل السماح لهاتين الشركتين ببعث مشاريعها.¹

وتتبعي الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذي يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.²

المطلب الرابع: الهيكل الحالي للجهاز البنكي الجزائري

تهيمن البنوك العمومية على الجهاز البنكي الجزائري، بينما إستمر القطاع الخاص الوطني والأجنبي في النمو والتوسع، فهذا الأخير ورغم الصعوبات التي يواجهها أصبح بشكل قوة منافسة لا بأس بها للقطاع العمومي أي البنوك العمومية.

لقد فرق قانون النقد والقرض بين البنوك والمؤسسات المالية، لذا سنتناول الجهاز البنكي الجزائري حسب ما ورد في تقرير بنك الجزائر جويلية 2018، حيث يتشكل من تسعة وعشرون (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تتمثل فيما يلي:³

- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) بنكا خاصا، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم بنكا واحدا (01) برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين؛
- خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات البنكية والتي إتخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

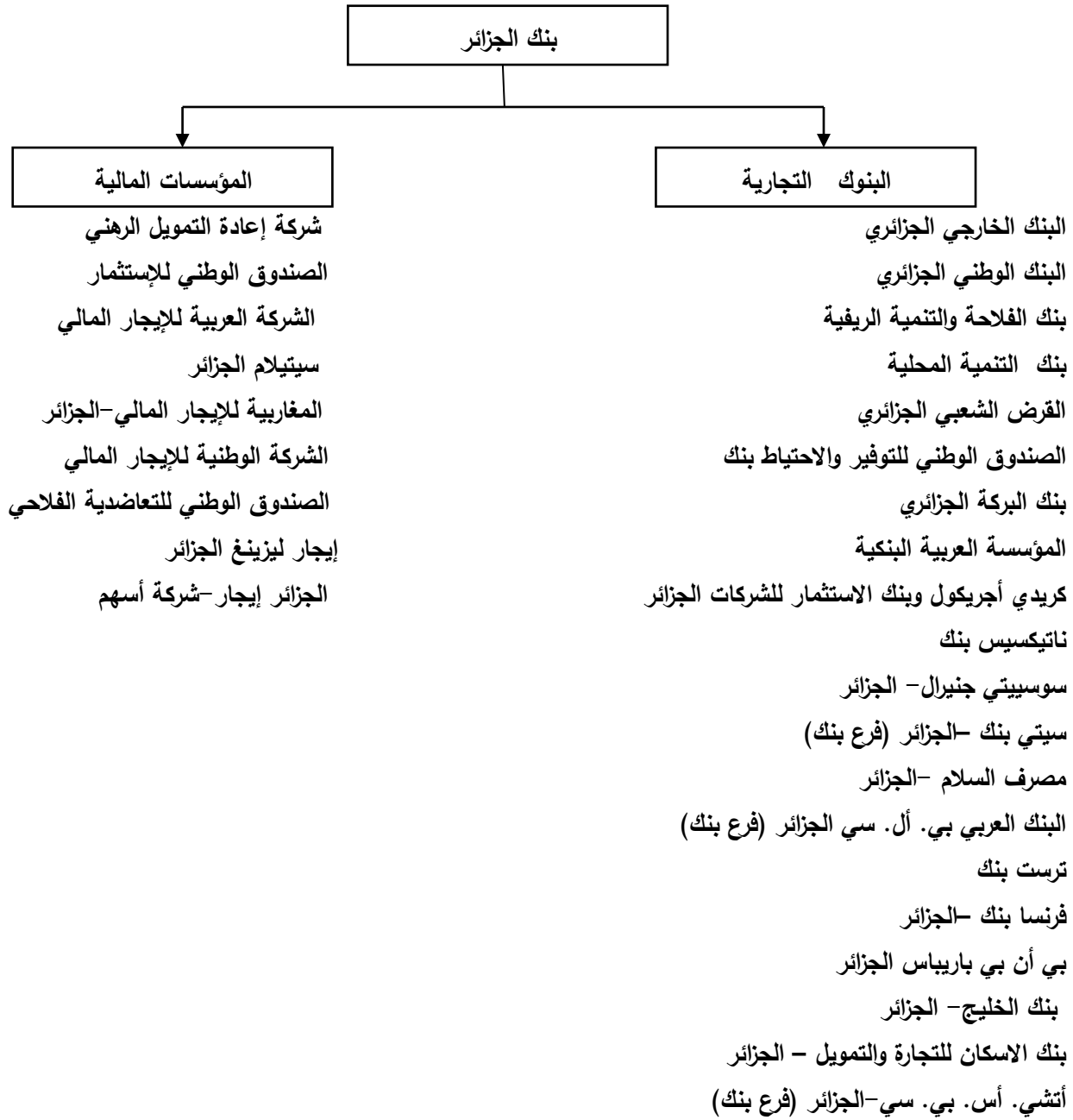
¹ سمير ع، قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ، الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية.

<https://www.amasonline.com/index.plp/2014/81681-2017-10-15-22,consulté 2-04-2019>

² حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، المجلد 4 العدد1، جوان 2018، ص 222.

³ بنك الجزائر: التقرير السنوي -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 69.

الشكل رقم (01): يوضح الهيكل الحالي للجهاز البنكي الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر في الموقع الإلكتروني:

[http:// www.bank-of-algeria](http://www.bank-of-algeria) .consulte 17/05/2019.

المبحث الثاني: تحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري في ظل العولمة المالية

لقد أدت التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلى فرض ضغوط على البنوك الوطنية نظرا لشدة منافسة البنوك الكبرى واستحواذها على نصيب متزايد من الأسواق المحلية خاصة بعد اتجاه الدول النامية ومن بينها الجزائر إلى فتح أسواقها وانتهاجها سياسات التحرر الاقتصادي والتزامها بقواعد وضوابط لجنة بازل، وكذا اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية وبالتالي أصبحت البنوك الجزائرية تواجه جملة من التحديات للاندماج في الاقتصاد العالمي والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والبنكية

تعد اتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) إحدى نتائج التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي 8 سنوات على عدة نتائج هامة، كان أهمها الإعلان عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995، وتم بعدها التوصل إلى توقيع الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 80 دولة في عام 1997، على أن يبدأ سريان العمل بالاتفاقية ابتداء من عام 1999.¹

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أول اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات، وقد وضعت هذه الاتفاقية الأسس والقواعد لتحرير تجارة الخدمات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للخدمات من جهة، وأوضاع قطاع الخدمات في الدول النامية من جهة أخرى.

وقد شملت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها قطاع الخدمات المالية والبنكية، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المالي والبنكي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل أثارها وأبعادها وتداعياتها على الأنظمة البنكية لغالبية دول العالم، ومن ثم أصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الآليات والاستراتيجيات التي تمكنها من التعامل مع الآثار التي أحدثتها وستحدثها عملية تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية، بحيث يتم تعظيم المكاسب والآثار الإيجابية والتقليل من الانعكاسات والآثار السلبية.²

وسيتم في ما يأتي تناول أهم العناصر التي تضمنتها الجات من خلال التعريف باتفاقية تحرير الخدمات والخدمات المالية والبنكية التي احتوتها اتفاقية، كذلك أثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية على الجهاز البنكي الجزائري.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

² حسني مبارك بلعي، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز البنكي الجزائري، في ظل التغيرات الاقتصادية والبنكية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص: 20.

الفرع الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات

لعل من الضروري منذ البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور الحدود" وتعريفات الجمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهذه القيود التي سعت اتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظم التبادل الحر للخدمات.¹

الفرع الثاني: الخدمات المعلنة في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية

وتشمل اتفاقية التجارة في الخدمات جميع الخدمات البنكية وغيرها من الخدمات المالية، وتتمثل هذه الخدمات في:²

- قبول الودائع من الجمهور، وغيرها من الأرصدة الأخرى التي تدفع عند الطلب؛
 - الإقراض بجميع أنواعه بما فيه ائتمان المستهلك، ائتمان العقاري، وتمويل المعاملات التجارية؛
 - جميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والشيكات البنكية؛
 - خطابات الضمان والاعتمادات المستندية؛
 - التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها، وذلك في الأدوات المالية (النقد الأجنبي، المشتقات البنكية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة، سعر الصرف، الأدوات المالية قابلة للتحويل)؛
 - الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية؛
 - أعمال السمسرة والنقد؛
 - إدارة الأصول مثل الإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات؛
 - خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية؛
 - تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية والبنكية المساعدة الأخرى، وذلك لكافة الأنشطة.
- تعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات اتفاقية تحرير الخدمات البنكية، حيث ألحق بالاتفاقية ملحقان يتناولان قطاع الخدمات المالية وكيفية إلغاء القوانين التي تحول دون دخول الأجانب كمقدمي للخدمات في هذا القطاع.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية (من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 124.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120، 121.

الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية على الجهاز البنكي الجزائري

وعلى ضوء النقاش الدائرة المرتبط بتحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية وانطلاقا من واقع وطبيعة هيكل الجهاز البنكي الجزائري، اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية "GATS" على الجهاز البنكي الجزائري بين التفاؤل والتشاؤم، وبناء على ذلك نتوقع أثارا ايجابية وأخرى سلبية كانت كما يلي:

أولاً: الآثار الايجابية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من المزايا التي يمكن أن تحققها البنوك الجزائرية نتيجة تحرير التجارة في مجال الخدمات البنكية ومن أهمها:¹

- يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات البنكية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرارا؛
- أن اتساع السوق البنكية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات البنكية يمكن أن يؤدي إلى تعاضم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج البنكي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التي يمكن أن تنتج عنها؛
- يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات البنكية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج البنكي؛
- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، حيث يستطيعون الحصول على احتياجاتهم من الخدمات البنكية؛
- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية؛
- يتيح تحرير التجارة في الخدمات للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل، وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده.

ثانياً: الآثار السلبية

يمكن القول أن تحرير التجارة في الخدمات البنكية سيخلق العديد من الآثار السلبية على الجهاز البنكي الجزائري وهي كالاتي:²

- إن المنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية ستكون لصالح البنوك الأجنبية نظرا لمتنع هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها، بالإضافة إلى توظيفها للتكنولوجيا البنكية؛
- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضعف رؤوس أموالها، ومحدودية وصغر أحجامها؛
- إن تحرير الخدمات المالية والبنكية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المنظورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تتشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلاد؛

¹ نبيلة فالي، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية "دراسة حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017، ص: 55.

² فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط البنكي في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص: 273.

- إن تحرير الخدمات المالية والبنكية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط البنكي؛
- إن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق البنكية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة وخاصة قطاع التجارة الخارجية الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها؛
- يؤدي فتح السوق البنكية الجزائرية إلى تضخم البنية البنكية وسوء توزيعها الجغرافي؛
- تفضل البنوك الأجنبية تمويل المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيرة ومن هنا ترتفع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية

قصد مواجهة التحديات التي أفرزتها التطورات العالمية في مجال الصناعة البنكية وأبرزها إحتدام المنافسة بين البنوك الكبيرة، لجأت هذه الأخيرة إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها وإتباع سياسات جديدة كتدعيم مراكزها المالية، وتدعيم قدراتها التنافسية بالشكل الذي يجعلها قادرة على المنافسة في الساحة البنكية الدولية، وذلك عن طريق التوسع في إستخدام المبتكرات المالية والبنود خارج الميزانية التي من أهمها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، وعقود المبادلات، والسبب في إستخدام هذه الأدوات المالية هو تنمية مصادر غير تقليدية للإيرادات، وكذا إستخدامها كوسائل للتغطية لتخفيض المخاطر العديدة التي تواجهها البنوك مثل: مخاطر أسعار الفائدة، أسعار الصرف ومخاطر المضاربة فضلا عن المخاطر النظامية.¹

المطلب الثالث: الإلتزام بالمعايير الدولية

من أهم التحديات التي تواجه البنوك ومنها البنوك الجزائرية ضرورة تبني المعايير الدولية التي أقرتها لجنة بال فيما يتعلق بملائمة رأس المال وقواعد الحذر والالتزام بالشفافية، فأصبح القائمون على الهياكل ملزمين بالحذر ومجابهة هذه الآثار عن طريق تدعيم رؤوس أموال البنوك واحتياطياتها، كما أصبح لزاما على البنوك الإلتزام بالمعايير العالمية للدلالة على مئانة مراكزها المالية،² مما يزيد على تقوية المتعاملين مع البنك وبقية من الهزات المالية التي تعصف بالبنوك، وتطبيق هذا الإلتزام بالمعايير العالمية لن يكون بالأمر اليسير فقد يلاقي العديد من البنوك صعوبات كثيرة في مقابلة متطلباته، ويمكن إيجاز بعض تحديات التي يفرضها في ما يلي:³

- يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك التي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة، مما يصعب معه استيعابه وتطبيقه من طرف العديد من البنوك ؛

¹ عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي "الجزء الثاني"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 139.

² محمد أمين بربري، محمد طرشي، التحرير المالي والبنكي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008، ص: 21.

³ عبد المطلب عبد الحميد، الديون البنكية المتعثرة والأزمة المالية البنكية العالمية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 178.

- من المتوقع ألا يكون لدى البنوك الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات المتعلقة بخسائر القروض لكي تكون مؤهلة لتطبيق منهج التقييم الداخلي؛
- عدم توافر موارد لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة وإدارة المخاطر وجمع المعلومات؛
- سوف يؤدي منهج التقييم الداخلي إلى لجوء معظم البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من قبل وكالات التقييم ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة ائتمانيا متطلبات رأس مال أعلى بسبب أوزان المخاطرة العالية.

المطلب الرابع: احتدام المنافسة في السوق البنكية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية

- مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م، وقد إتخذت المنافسة في إطار إتفاقية الخدمات البنكية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية:¹
- الإتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق البنكية المحلية أو السوق العالمية؛
- الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات البنكية، ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط البنكي.

المطلب الخامس: تنوع النشاط البنكي والاتجاه في التعامل بالمشتقات المالية

- يشمل تنوع الخدمات البنكية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى إقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي، وعلى مستوى الإستخدامات والتوظيفات البنكية تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة البنكية والتوريق، ثم إتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة البنكية وإدارة الإستثمارات لصالح العملاء.

كما وصل اتجاه تنوع النشاط البنكي أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية، وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها:

- التحكم والسيطرة على المخاطرة؛
- تحسين معدلات الإقتراض والإقراض؛
- تحسين السيولة؛
- تسهل العملات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة.²

¹ محمد بن سعيد، مفهوم بلقاسم، البنوك الاسلامية في ظل العولمة المالية -التحديات وإستراتيجية البقاء-، مجلة نور للدراسات الإقتصادية، مجلد 03، العدد 04، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، جوان 2017، ص: 92.

² بلعزوز بن علي، هودة عبوة، أفاق تطور النظام البنكي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى نظام المصرفي الجزائري، أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 67.

المطلب السادس: ظاهرة غسيل الأموال وتزايد حدوث الأزمات بالبنوك

إن ظاهرة غسيل الأموال والأزمات البنكية من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها.

الفرع الأول: ظاهرة غسيل الأموال

يعد غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، ومع تزايد العولمة المالية المرتبطة بالتحريك المالي، زادت عمليات غسيل الأموال حتى وصل حجمها في العالم حوالي 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي، حيث يكون البنك طرفا مشاركا فيها بتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة ولاسيما أن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة لأخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها بغض النظر عن تحري المشروعية مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة، وعلى هذا الأساس تعمل الدولة جاهدة على مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.¹

ومصطلح غسيل الأموال لا يوجد اتفاق دولي بشأن تعريفه، بل هناك عدة تعريفات إجرائية أو وظيفية فقط. فالمقصود بغسيل الأموال هو مجموعة الأنشطة التي تحدث بمعزل عن أجهزة الدولة ولا يتم تسجيلها في حسابات الدخل الوطني، أنشطة هي منبع لأموال قذرة يحاول أصحابها فيما بعد غسيلها عبر مجموعة من المعاملات والتحويلات المالية والعينية على تلك الأموال لإضفاء الصبغة القانونية عليها في النظام الشرعي.²

وتمر عملية غسيل الأموال من خلال ثلاثة مراحل:³

المرحلة الأولى: وتعرف بمرحلة التوظيف أو الإيداع ومن خلالها يتحقق تنظيف الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية والبنكية، وذلك إما بتزوير بعض المستندات أو إخفاء بعضها أو بمساعدة بعض موظفي البنك الذين يتسترون على ما يجري.

المرحلة الثانية: فهي مرحلة الترقيد أو التغطية فبعد دخول الأموال قنوات النظام البنكي، يقوم غاسل الأموال بفصل وعزل الأموال القذرة عن مصدرها غير المشروع من خلال سلسلة من العمليات البنكية المعقدة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الدمج وهي التي تسعى إلى إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير الشرعية، وإتاحة استخدامها بطريقة مريحة ومحترمة، وكما هو واضح من التسمية يقوم غاسل الأموال بدمج أو مزج الأموال غير الشرعية في الاقتصاد وجعلها تبدو وكأنها أموال مستمدة من مصادر مشروعة، وذلك لتغطية الجريمة بشكل تام.

¹ يونس شعيب، تحرير الخدمات المالية وتحديات الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص: 64.

² عبد الأمير سعد، لزهو ساحلي، عولمة الأسواق المالية النامية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، العدد 44، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2015، ص: 522.

³ خالد رميح المطيري، البنوك وعمليات غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص: 20، 19.

هناك بعض الإجراءات والنظم والأساليب التي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية إتباعها لمكافحة غسل الأموال لعل من أهمها:¹

- توافر برامج ضد غسل الأموال لدى البنوك المؤسسات المالية الوطنية بحيث تتضمن تطوير سياسات وإجراءات وضوابط؛

- قيام البنوك والمؤسسات المالية الوطنية بالإقرار عن التحولات المحلية والدولية، والتي تبلغ أو تتجاوز مبلغا معيناً، وأن تتيح تلك المعلومات للسلطات المختصة للاستخدام بشأن قضايا غسل الأموال؛

- الدعوى لوضع تشريع وإنشاء جهاز رقابة لمكافحة غسل الأموال في الدولة خاصة في ظل نظام اقتصادي مفتوح، يعيش فترة انتقالية من الاعتماد على الدولة كمحرك للعملية الاقتصادية، إلى نظام يرحب بدور القطاع الخاص في المشاركة والمبادرة.

وبموجب ذلك فلقد صدر القانون رقم 2005/1 في 6 فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فبراير 2005. ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي ومن البنك الدولي.

الفرع الثاني: تزايد حدوث الأزمات بالبنوك

أ- أزمة البنوك الخليفة : لقد شكلت قضية بنك أهم أزمة عرفتها المنظومة البنكية في الجزائر، بالنظر لحجمها وتدايعاتها، فبنك الخليفة الذي تأسس في عام 1997 واعتمد في عام 1998 كان يتمتع بوضع خاص من حيث كونه بنكا تتوفر فيه المعايير الدولية، وكان البنك يمتلك 130 وكالة موزعة عبر كافة التراب الوطني خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية، فيما قدرت أصول البنك حوالي 1.5 مليار دولار، ولكن الإدارة غير الرشيدة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر في بداية نشاط بنك الخليفة تعتبر من أهم أسباب الأزمات المالية التي واجهها هذا البنك، وهذا حسب ما أشارت له اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها والمتعلقة بنشاط الرقابة وتفتيش. حيث أن سوء التسيير ظهر من خلال النقائص التي واجهها بنك الخليفة والمتمثلة في:²

➤ عدم احترام الإجراءات المحاسبية للمؤسسة؛

➤ التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر؛

➤ المراجعة غير المنتظمة لملفات التوطين؛

➤ غياب المتابعة والرقابة؛

➤ عدم احترام قواعد الحيطة والحذر.

¹ حمزة سايج، واقع وتحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية، Les cahiers du MECAS، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 5 ديسمبر 2009، ص: 231.

² خيرة كنيقي، دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015-2016، ص: 112.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدم القدرة على سداد مستحقات الزبائن. لهذا قامت السلطات بعد اتخاذ التصفية البنك بالعديد من الاجراءات لضمان حقوق المودعين، حيث قامت شركة ضمان الودائع بتقديم تعويضات بقيمة 600.000 دج لجميع المودعين، وهو مالم يكن كافيا، مما اضطر مصرفي البنك للقيام باجراء ثاني وهو تطهير الحسابات وبيع اصول البنك.

ب- أزمة بنك الصناعي والتجاري: وقد تم اعتماد سنة 1998، وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به البنك بنك الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، فقد وجدت العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي ومن بينها:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة خاصة ما يتعلق بمعالجة الشبكات غير المدفوعة؛

- غياب الاحتياطي الإجباري؛

- تجاوزات لقوانين الصرف؛

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري وعدم قدرته على تعويضها، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين، لذا قررت اللجنة المصرفية في 2003/08/31 سحب الترخيص من هذا البنك.¹

¹ سمير ايت عكاش، نارجس معمري، واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 07، جامعة بسكرة، ديسمبر 2018، ص:276.

المبحث الثالث: إستراتيجيات تطوير النظام البنكي الجزائري لمواجهة التغيرات الراهنة

لقد أضحي لزاما على البنوك الجزائرية أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات البنكية المقدمة، حتى تستطيع الإرتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل البنكي خلال القرن الواحد والعشرين، ولكي تتمتع البنوك الجزائرية بميزة نسبية في مجال الخدمات البنكية في ظل التطورات الحاصلة في الساحة البنكية الدولية وقيام البنوك الأجنبية بتطوير وتحديث ما تقدمه من خدمات، يتطلب الأمر من البنوك الجزائرية الكثير من الجهد المنظم لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

المطلب الأول: تحديث وتطوير البيئة الداخلية للمنظومة البنكية الجزائرية

تستدعي التطورات البنكية وضع مناهج تنظيم وتشغيل وأساليب تقنية حديثة في البنوك الجزائرية وحتى تضمن ذلك عليها إتباع إستراتيجية وسياسة مصرفية فعالة من خلال إصلاح عدة نواحي من النشاط البنكي من أهمها:

الفرع الأول: مواكبة أحدث التطورات في العمل البنكي

إن أهم مميز من مميزات العمل البنكي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا البنكية والسعي الحديث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة البنكية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة البنكية في القرن الواحد والعشرين. وسعيا منها مواكبة التطورات في الصناعة البنكية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات البنكية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997م حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي، إذ بلغ عددها سنة 2002 م حوالي 250 جهاز، أما بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري " الدفع الالكتروني " فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك "ساتيم" فإنه تم الإنطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التلخيص في الميدان التجاري حيث انطلقت في بداية سنة 2002م بعدما تمر بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 8 أشهر وستنفذ العملية على مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم، وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة،¹ لعل من أهمها:

- غياب ثقافة بنكية في مجتمع لا يتعامل بالشيك البنكي إلا قليلا؛
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية؛
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات البنكية الإلكترونية؛
- إرتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات البنكية.

¹ فضيلة زاوي، التحرير المالي وإنعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسية، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص: 169.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل البنكي تتمثل في:¹

✓ زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

✓ التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات البنكية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛

✓ العمل على خلق شبكة بنكية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى؛

✓ تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: تنمية القدرات البشرية والتسويقية

يعد تبني وتطوير إستراتيجية التسويق البنكي من طرف البنوك الجزائرية وإرتقاء بكفاءة العنصر البشري أمرا ضروريا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة البنكية العالمية.

أولاً: ارتقاء بكفاءة العنصر البشري

إن نجاح البنوك في تنفيذ إستراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات بنكية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:²

- تنمية مهارة العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات بنكية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال إستيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة البنكية؛

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإبقاء السريع لنشاطات الصيرفة العالمية؛

- رسم الإستراتيجيات اللازمة لإمداد البنوك التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

¹ نبيلة فالي، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية "دراسة حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2016-2017، ص:330.

² سعدي وصاف، عتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، بحث مقدم إلى مجمع أعمال ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الشلف، يومي 15 و16 ديسمبر 2004، ص: 312.

ثانيا: تطوير التسويق البنكي

- يعد تبني مفهوم التسويق البنكي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء في الجهاز البنكي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات البنكية، ومن ثم تبرز الحاجة إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم وهو ما يستلزم:
- تسويق مفهوم البنك الشامل للعملاء بكفاءة خدماته الجديدة؛
 - استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في نشر أدوات التسويق البنكي مثل استخدام شبكة الإنترنت الدولية في الدعاية والإعلان عن البنك؛
 - تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الإحتفاظ بهم من خلال الإهتمام بتحسين الإنبطاع البنكي لدى العميل؛
 - المساهمة في إكتشاف الفرص الإستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة؛
 - التركيز على أهمية تدعيم وسائل الإتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء؛
 - إختيار مواقع فروع البنك التي يمكن من خلالها خدمة العملاء الحاليين والمرتبين ومنافسة فروع البنوك الأخرى في نفس المنطقة الجغرافية التي تنشط فيها.¹

الفرع الثالث : مواكبة المعايير الدولية

في ضوء ما تموج به الساحة البنكية العالمية من تطورات هامة فرضت على صانعي السياسات البنكية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة البنكية الدولية، نجد البنوك الجزائرية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالإلتزام بالقواعد والمعايير التي تتضمن السلامة البنكية الدولية، إذا ما أرادت إن ترتقي بنشاطها البنكي إلى مستوى السوق البنكية العالمية، ومن بين تلك المعايير ما ورد في الثلاث لبازل²، إذ يتعين على بنك الجزائر إلغاء التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29/11/1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، لأن هذه التعليمات جاءت موافقة لما ورد في اتفاقية بازل¹، إذ من غير المعقول أن يبقى الوضع على هذا الحال فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي في الجزائر بينما العالم قد شرعوا في منذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل 3 كما سوف نرى.³

¹ عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص: 27.

² لزه ساحلي، عولمة النشاط المصرفي وإعادة تأهيل المنظومة المصرفية-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص: 357.

³ حسيبة سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 352.

وبما أن بنك الجزائر قد أصدر التنظيم رقم 01-14 المؤرخ في 16/02/2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية والذي يواكب اتفاقية بازل 2 في إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في حساب نسبة كفاية رأس المال، ويواكب اتفاقية بازل 3 في رفع الحد الأدنى لتلك النسبة وإن لم يكن إلى الحد المقرر عالميا، فإن الأمر يتطلب من بنك إصدار تعليمية تفصيلية توضح كيفية تطبيق التنظيم السابق.¹

المطلب الثاني: تحديث الإطار المؤسسي

يعتبر الإطار المؤسسي والبنية الذاتية للمنظومة البنكية من أهم عوامل نجاحها واستمرارها، شريطة أن ينمو هذا الإطار بالشكل الذي يتوافق مع المتغيرات والمستجدات العالمية، ولعل من أهم الإجراءات الكفيلة بذلك ما يلي:

الفرع الأول: تنويع الخدمات البنكية

في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، ليس فقط من البنوك الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير البنكية، والمؤسسات التجارية الأخرى إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات البنكية ومن أهم هذه الخدمات نذكر:²

- الإقراض بكافة أنواعه، أي عدم الاقتصار على تقديم القروض للشركات الكبيرة بل أيضا تقديم القروض للأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات فردية صغيرة للحرفيين والاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.

- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيلة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- العمل على استحداث استعمال الصيغ التمويلية الإسلامية كالمشاركة، المضاربة، المرابحة.

- تحسين نوعية الخدمة من خلال:

✓ الدقة و السرعة في إجراء العمليات؛

✓ توصيل المعلومات بدقة للزبائن؛

✓ تشجيع عمال البنك على المشاركة بفعالية لتحسين الطرق والإجراءات؛

✓ عصرية وصيانة التجهيزات وتطوير الأجهزة البنكية والمحافظة عليها؛

✓ تنمية الشبكة، بفتح فروع ووكالات جديدة في مناطق متعددة وهذا لتسهيل الخدمات للمواطنين.

¹ حسبية سليم، مرجع سبق ذكره، ص: 352.

² فضيلة زاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

الفرع الثاني: الاندماج البنكي

يعتبر الاندماج البنكي وتكوين بنوك عملاقة من أهم سمات المعاصرة للعمل البنكي في ظل العولمة المالية.

أولاً: تعريف الاندماج البنكي وأنواعه

أ- تعريف الاندماج البنكي

إن الاندماج هو: " إتفاق بين بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان بنكي واحد، بحيث يصبح الكيان الجديد ذو قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان البنكي الجديد ".¹ ومن هذا المنطلق فإن الإندماج البنكي يعني أنه عملية إنتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل فإنه يحاول تحقيق عدة أبعاد أهمها:

البعد الأول: المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني: خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار.

البعد الثالث: إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة والتي تسمح للكيان البنكي من كسب شخصية أكثر نضجا .

ثانياً: أنواع الاندماج البنكي

يمكن تمييز عدة أنواع من الاندماجات تختلف بالإختلاف الأهداف والدوافع وهي:

1. من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

ينقسم الاندماج البنكي يطبقا لهذا المعيار إلى أنواع التالية:²

أ- الاندماج الأفقي: وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة بينهما.

ب- الاندماج الرأسي: ويتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتدادا للبنك الكبير.

ج- الاندماج المتنوع: ويقصد به ذلك النوع الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها.

¹ Audrey Aslanoff, **La Perception De La Performance Des Fusions Et Acquisitions Dans Le Secteur Bancaire**, En Vue De L'optention Du Doctorat En Science De Gestion, Universite De Nice Sophia- Antipolis, paris, 2013, p: 47.

² محمد أحمد التوني، **الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار) مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا ومصريا**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص ص: 64، 65.

2. من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

حسب هذا المعيار يصنف الاندماج البنكي إلى الأنواع التالية:¹

- أ- **الاندماج الطوعي**: وهو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج.
- ب- **الاندماج القسري**: وهو الاندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتتقية الجهاز البنكي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية؛
- ج- **الاندماج العدائي**: وهو الاندماج الذي تعارضه إدارة المصرف المستهدف دمج، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه البنك الدامج أو لرغبتها في الاحتفاظ باستقلاليتها.

3. من حيث معايير أخرى

تتمثل أنواع الاندماج البنكي وفق معايير أخرى فيما يلي:²

- أ- **الاندماج بالابتلاع التدريجي**: وهو اندماج قائم على الغزو المتتالي لأسواق مصرفية خارجية أو داخلية، ويتم الاندماج بابتلاع مصرف آخر، وذلك من خلال شراء فرع أو فروع معينة لمصرف معين، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر، إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف، ثم ابتلاع مركزه الرئيسي، ويتم استخدامه عندما يكون البنك الآخر يعاني من متاعب غير معروفة وغير واضحة.
- ب- **الاندماج بالامتصاص الإستيعابي**: ويكون ذلك من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل: عمليات محافظ الأوراق المالية، وعمليات الإئتمان، وعمليات توريق الديون، وعمليات المشتقات، ويتم من خلالها إمتصاص أعمال المصرف بإستيعابها، وبشكل متتابع حتى يتخذ القرار بالاندماج، وبدون أي مشاكل.
- ج- **الاندماج بالحيازة والنقل للملكية**: من خلال شراء أسهم البنك المراد إدماجه والسيطرة عليه، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقا للقدرة المالية المتوفرة، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم البنك الآخر في عرضها للبيع والتخلص منها، وبصفة خاصة إذا ما كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك.
- كما يمكن أن يتخذ الاندماج البنكي إحدى الصورتين:
- أ- **الاندماج بالضم**: يقصد به التحام مؤسسة أو أكثر بمؤسسة أخرى، مما ينشأ عنه زوال الشخصية المعنوية للأولى وإنتقال أصولها وخصومها إلى الثانية التي تظل محتفظة بشخصيتها المعنوية.
- ب- **الاندماج بالمزج**: يعني إمتزاج مؤسستين أو أكثر، على إثره تزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومها إلى المؤسسة الجديدة.

¹ مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، إتحاد مصارف العربية، 2009، ص ص: 224، 225.

² محسن أحمد الخيصر، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص: 322.

ثانيا: دوافع الاندماج البنكي

يوجد العديد من الدوافع الداعية لإتخاذ قرار الاندماج على مستوى المؤسسات المالية والبنوك، ولعل أهم تلك الدوافع كالأتي:¹

- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛
- مواجهة العولمة البنكية؛
- ثورة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وتطبيقها في المجال البنكي؛
- حماية الجهاز البنكي وتأمين سلامته.

ثالثا: موقع الجزائر من الاندماج البنكي

من الضروري حتى تتمكن البنوك الجزائرية من منافسة البنوك الأجنبية أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها، مما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية قواعدها الرأسمالية وجعلها قادرة على المنافسة.

جدول رقم (01): حالات الاندماج البنكي في الدول العربية

| سنوات الاندماج | الدولة | عدد حالات الاندماج | البنك المندمج | البنك الدايم |
|----------------|------------|--------------------|---|---|
| 99/93 | لبنان | 23 حالة | عدة بنوك | عدة بنوك |
| 99/91 | مصر | 17 حالة | عدة بنوك | عدة بنوك |
| 98 | الاردن | حالة واحدة | الشركة الاردنية للاستثمارات المالية | بنك فيلا ولبنان للاستثمار |
| 94 | سلطنة عمان | حالة واحدة | البنك الاهلي العماني | بنك مسقط |
| 98 | سلطنة عمان | حالة واحدة | بنك عمان والبحرين والكويت | بنك عمان التجاري |
| 2005 | سلطنة عمان | حالة واحدة | البنك الوطني العماني وبنك مسقط | البنك الوطني العماني |
| 98 | تونس | حالة واحدة | بنك تونس للاستثمارات | الاتحاد الدولي للبنوك |
| 98 | المغرب | حالة واحدة | البنك الشعبي المركزي | مجموعة البنوك الشعبية |
| 97 | السعودية | حالة واحدة | بنك القاهرة السعودي | البنك السعودي التجاري المتحد |
| 99 | السعودية | حالة واحدة | البنك السعودي المتحد | البنك السعودي الامريكي |
| 99 | البحرين | حالة واحدة | البنك السعودي العالمي | بنك الخليج الدولي |
| 2007 | الامارات | حالة واحدة | البنك الاماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي | البنك الاماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي |

المصدر: الطاوس حمداوي، فتيحة صالح، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2016، ص: 255.

¹ لامية شهبون، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، العدد 22(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص: 175.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01): نجد أن الجزائر لم يرد ذكرها في الجدول، وهذا يعني أنه لم يحدث أي اندماج بين البنوك الجزائرية، ولعل السبب يعود في ذلك إلى طبيعة النظام والتشريع البنكي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العامة فيما بينها، أم بين البنوك العامة والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أم أجنبية حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح فقط للأجانب بإمتلاك 49% من أسهم البنوك الجزائرية. وقد يعود السبب أيضا إلى أن البنوك العامة تسيطر على معظم تمويل النشاطات الاقتصادية، وتتميز بأحجام كبيرة يجعلها في غنى عن أي اندماج، بينما لم ترق البنوك الخاصة إلى المستوى المطلوب، إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع، ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة، وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الجزائرية، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة المالية، حيث أنها تعاني من قلة مواردها المالية، وتدني المستوى الفني والتكنولوجي، وغياب التنظيم الإداري السليم.

لذلك فمن الضروري أن تتبنى البنوك الجزائرية سياسة الاندماج البنكي، وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات، خصوصا مع سعي الجزائر للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية، وما يعنيه من دخول عدد كبير من المؤسسات البنكية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة أن الساحة البنكية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات وهناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية، نذكر منها:

- ✓ عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية؛
- ✓ صغر حجم رؤوس أموال البنوك الجزائرية مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية، التي هي في غالبها هي بنوك مندمجة؛
- ✓ ضعف كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات البنكية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها؛

✓ الإلتزام بمقررات لجنة بازل يستلزم اندماج البنوك الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك.¹

المطلب الثالث: تبني كل من إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية وخيار الصيرفة الشاملة

إن الخوصصة البنوك والتوجه نحو البنوك الشاملة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع البنكي.

الفرع الأول: إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية الجزائرية

ظهرت خوصصة البنوك كخطوة هامة تهدف إلى تطوير القطاع البنكي من جهة وزيادة القدرة التنافسية للبنوك من جهة أخرى، كونها تتيح فرصة ومرونة أكبر لإدارة البنك في اتخاذ القرارات المناسبة وحسن توجيه واستخدام الموارد وفقا لأسس اقتصادية معروفة.

¹ الطاوس حمداوي، فتحة صالح، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2016، ص: 251.

أولاً: مفهوم خصوصية البنوك

تعرف الخصوصية البنوك على أنها " قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص، وذلك ضمن إطار شامل وهو تغيير دور الدولة في النشاط الإقتصادي، بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خصوصته"¹

ثانياً: أهداف الخصوصية البنوك

تتلخص أهم الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من عملية الخصوصية في البنوك فيما يلي:²

- **تعميق المنافسة في السوق البنكية وتحسين أداء البنوك:** تؤدي زيادة المنافسة بين البنوك إلى تخفيض هامش الوساطة المالية، وذلك ما ينعكس إيجابياً على تمويل المشاريع بما يحقق النمو الإقتصادي، كما ينتج عنها سعي البنوك باستمرار للإبداع وإستحداث خدمات بنكية جديدة وتدنية تكاليف الخدمات القائمة وتحسين جودتها.

- **تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:** تؤدي عملية خصوصية البنوك إلى طرح أسهمها في البورصة وتزايد عمليات التداول فيها خاصة مع ما تتميز به البنوك من ثقة لدى الأفراد، فيزيد المعروض من الأوراق المالية ومن ثم تزداد سعة السوق وتتطور، كما أن طرح أسهم البنوك للإكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة توجيه مدخراتهم لإستثمارها في شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك إلى الملكية الخاصة تمر بسهولة ويسر.

- **تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات البنكية:** يسمح تحرير الإدارات وإستقلاليتها عن تدخل الحكومي إلى حريتها في إتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية، حيث إتضح أن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل ذلك يتيح أداء الخدمات البنكية بكفاءة أعلى.

- **ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:** يدفع تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خصوصية البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة بكفاءة أكثر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة.

ثالثاً: واقع الخصوصية في البنوك العمومية الجزائرية

انطلقت فكرة الخصوصية في الجزائر في أواخر الثمانينات، وجاءت فكرة التحول إلى اقتصاد السوق التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد بسبب الوضعية المتدنية، التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين. وتدرج فكرة الخصوصية ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، خاصة من خلال برنامج التعديل الهيكلي، الذي يؤكد على ضرورة الخصوصية في الجزائر، والهدف منها تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني.³

¹ صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب، القاهرة، 2002، ص: 137.

² طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 225، 226.

³ ناصر داداي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص: 128.

وضع مخطط لخصوصية البنوك في الجزائر بوضع قائمة بثلاثة بنوك عمومية وهي بنك التنمية المحلية "BDL"، القرض لشعبي الجزائري "CPA"، والبنك الوطني الجزائري "BNA"، وفي 1995 وقع الاختيار على بنك التنمية المحلية لإعادة هيكلته لتتم خصوصته بعد ذلك كليا وهذا لما كان يمتاز به عن باقي البنوك في ذلك الوقت ومن بين هذه المميزات ما يلي:

✓ خصوصية وحل المؤسسات المحلية التي كانت تتعامل معه، فقد تم التخلص من أغلبية القروض غير مضمونة الدفع في محفظته المالية عند عملية التطهير؛

✓ يتميز هذا البنك بخصائص تجعله يتماشى مع صفة الإقليمية لنشاطه وهذا ما سمح للسلطات بإعادة هيكلته وهذا بخلق عدد من البنوك الإقليمية الصغيرة لتتم خصوصتها لاحقا.

أما التجربة الثانية فتخص القرض الشعبي الجزائري بفتح رأسماله كخصوصية جزئية، ولقد تم التفاوض حول خصوصية البنك عدة مرات إلا أن مشكل الذي أخرج العملية هو نسبة التنازل فالدولة تريد التنازل عن 49% أما المؤسسات المالية فتريد الحصول على 51% لكي تتحكم في تسيير البنك .

وتطبيقا للأمر رقم 01-04 وبناء على التوجيهات الواردة في تقرير وزارة المالية، شرعت الجزائر 2006 في خصوصية القرض الشعبي الجزائري كخطوة أولى، وبناء على هذا قرار مجلس النقد والقرض، رفع رأس مال هذا البنك ب 4 مليار دينار ليصل بالتالي إلى 29.3 مليار دينار.

وكان من المقرر الانتهاء من خصوصية القرض الشعبي الجزائري في نهاية جويلية 2006¹، وهذا لكونه أكثر استعداد وجاهزية للخصوصية بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة عنده، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية، وتعتبر البنوك التالية هي المؤهلة للفوز بصفقة بنك القرض الشعبي الجزائري: أربعة بنوك فرنسية هي "بي-أن - بي-باريبا"، و"القرض الفلاحي الفرنسي"، والبنك الشعبي "ناتكسيس" و"سوسبيتي جينرال"، وبنك إسباني "سانتاندار"، وبنك أمريكي "سيتي بنك"، لكن بعد مرور سنتين على مشروع فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري لم تحسم الجمعية العامة في هذا الملف²، وذلك نظرا عدم تمكن الحكومة الجزائرية من إحترام الأجل التي حددتها لإنهاء عملية خصوصية القرض الشعبي الجزائري بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية (بعد انسحاب بنك " سانتاندار " الإسباني)، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خصوصية البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقة من تقديم عروضها التقنية والمالية.³

¹ قرمية دوفي، طرق وإجراءات خصوصية البنوك والآثار الناجمة عنها -دراسة تجريبية فرنسا، مصر والجزائر-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص: 484.

² سمير ايت عكاش، المهدي ناصر، خصوصية البنوك في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015، ص: 55.

³ قرمية دوفي، نفس المرجع، ص: 487.

إلا أن حوصصة أي بنك عمومي لم تتم لحد الآن، خاصة بعد صدور الأمر رقم 10-04 في عام 2010 والذي يشترط نسبة المساهمة الجزائرية في البنوك يجب أن لا تقل عن 51%، وهو ما يرفضه معظم الشركات الأجانب، مما يتطلب إعادة النظر في هذه النسبة.

بعد غياب الحديث عن حوصصة البنوك لمدة 10 سنوات في فترة البحبوحة المالية، عادت المسألة للواجهة مجددا نتيجة لشح الموارد المالية وذلك في مشروع قانون المالية 2017، محدثة بذلك ضجة إعلامية كبيرة سرعان ما اختفت بعدول السلطات عن قرار الخصخصة.

فإن مشروع قانون المالية 2017 تضمن آليات جديدة تتعلق بخصوصية البنوك وذلك من خلال السماح للبنوك العمومية بدخول البورصة وهو ما يشكل من الناحية العملية آلية فتح رأسمال هذه البنوك، مع منح بنك الجزائر حق النظر والضبط والمراقبة وصلاحيات المطالبة بهوية المساهمين المالكين لحقوق التصويت.

إلا أن أهم مقترح مقدم في مشروع المالية لسنة 2017 يكمن في السماح للأجانب بالإملاك أغلبية الأسهم في القطاع البنكي والمالي، حيث نص المشروع على تجاوز نسبة 49% للمساهمين الأجانب وبالتالي تجاوز قاعدة 51/49% في مجال مهم وحساس وضمن أيضا تجاوز تحفظات المؤسسات الأجنبية التي لا تقبل عادة بنسبة أقلية ولو منح لها حق التسيير.

لكن بصدر قانون المالية لسنة 2017، غابت في مواد مسألة الخصخصة معلنا بذلك تراجع المسؤولين عن هذا الخيار، رغم هذا التراجع إلا أن خيار الخصخصة يبقى مطروحا وذلك لتعدد الأسباب التي تجعل الخصخصة البنوك العمومية أمرا حتميا.¹

لذلك تبقى حوصصة البنوك الجزائرية حبر على ورق ومجرد مشاريع ينتظر الحسم فيها وتنفيذها على أرض الواقع.

الفرع الثاني: خيار الصيرفة الشاملة

لقد كان لابد على المفكرين والممارسين في مجال العمل البنكي من وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات بهدف بقاء مؤسساتها ونموها في دائرة المنافسة والبحث عن الميزة التي تسعى كل مؤسسة بنكية ناجحة ان تضعها لنفسها في سبيل تعزيز قدرتها التنافسية، وقد تمخض عن ذلك بروز مفهوم الصيرفة الشاملة كأحد الخيارات الإستراتيجية.

أولا: تعريف البنوك الشاملة

تعرف البنوك الشاملة على أنها:² " تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح الائتمان البنكي لجميع القطاعات، كما

¹ عبد القادر بن عمار، حوصصة البنوك العمومية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية: بين الحتمية والقيود، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، المدرسة العليا للتجارة، العدد الرابع عشر، الجزائر، ديسمبر 2018، ص: 39.

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص: 39.

تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند على رصيد بنكي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".

ثانيا: مدى تحول البنوك الجزائرية إلى العمل البنكي الشامل

ويتطلب التحول إلى البنوك الشاملة قيام البنوك الجزائرية بالعديد من الوظائف الحديثة والتي من أهمها:

1- التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية

والتي تتضمن ثلاثة وظائف رئيسية:¹

- **الإسناد:** ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للأخرين، مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداه قيمة الأسهم للشركة المصدرة.

- **التسويق:** ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكاناته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.

- **تقديم الإستشارات:** حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة، مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

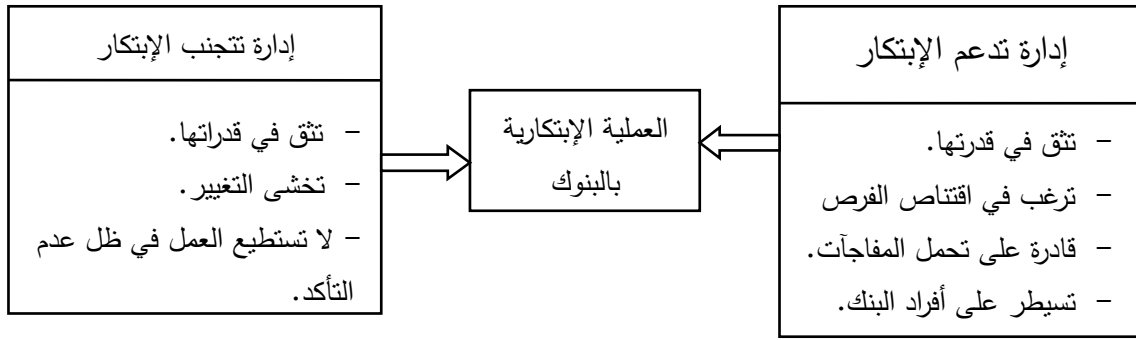
2- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

تسعى البنوك الشاملة إلى ابتكار خدمات بنكية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار البنكي في مفهومه على أنه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الإبتكاري لمصرف ما عن دون الآخر وفق نمط الإدارة البنكية التي تشجع الإبتكار أو تتجنبه، وهو ما يمكن توضيحه ضمن المخطط التالي:²

¹ عمر عزازي، الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2008، ص: 32.

² دلال براج، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية " حالة المصارف الجزائرية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010-2011، ص ص: 67، 68.

الشكل رقم (02): مواصفات الإدارة البنكية التي تشجع الابتكار عن تلك التي تتجنبه



المصدر: طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:137.

ومن الإتجاهات الحديثة للخدمات التمويلية المبتكرة التي تأخذ بها البنوك الشاملة نذكر:

أ- **صيرفة التجزئة "Retail Banking"**: وتشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعا ملموسا من قبل

العديد من البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

✓ **البطاقات الإلكترونية**: وتمثل حافظة نقدية إلكترونية مخزنة في الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر تسمح بالتسديد الفوري كوسيلة دفع مقبولة، ومن أشكال النقود الإلكترونية نجد بطاقة الدفع، البطاقات الائتمانية، بطاقات الصرف الشهري.

✓ **تقديم القروض الشخصية**: شهدت السوق البنكية توسعا كبيرا في مجال القروض الإستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العمومي أو الخاص، وتعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم لأغراض استهلاكية كسواء السيارات، أو الأثاث....، وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.

✓ **التمويل بالرهن العقاري**: يعد هذا النوع من الإقراض من أهم خدمات التجزئة البنكية التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمها للأفراد بعد أن كان مقتصرا على البنوك المتخصصة، وفي نطاق ضيق من جانب البنوك التجارية التي تقدمه للشركات العقارية، وتوسعها في هذا النشاط سيزيد من إمكانية تنشيط سوق العقارات ويحقق الرواج المطلوب والدعم الكافي للفئات الخاصة من الأفراد ذوي الدخل المحدود وهو ما من شأنه أن يوفر التمويل اللازم للبنوك ذاتها.

✓ **التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة**¹: لا شك أن التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة من أهم المجالات التي يجب أن توليها البنوك اهتماما متزايدا في المرحلة القادمة باعتبار أن البنوك هي القناة الطبيعية لتلبية الإحتياج التمويلية لهذا القطاع سواء بتوفير التمويل المطلوب بغرض إقتناء الأصول اللازمة لمزاولة العمليات الإنتاجية أو تمويل رأس المال العامل، وذلك عن طريق تخصيص شرائح تمويلية متنامية لها من الموارد المالية للبنوك بشروط ميسرة وأسعار عائدة مميزة.

¹ أحمد مداني، دور البنوك الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005-2006، ص: 62.

ب- ممارسة نشاط التأمين¹: يعد التأمين من الأنشطة غير البنكية المبتكرة التي تنشط فيها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص كالتأمين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني في مقابل التزام شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقرض، وذلك مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

ج- القيام بنشاط التمويل التأجيري²: إن غياب الإطار القانوني كان عائقا كبيرا أمام تطور نشاط التمويل التأجيري في الجزائر الاعتماد الإيجاري ولهذا السبب جاءت عدة قوانين مؤطرة ومنظمة لهذه الحرفة وهذه القوانين والأوامر كانت بمثابة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم صيغة التمويل التأجيري في الجزائر وينظمها وهو بذلك يدفع هذه التقنية نحو التطور ويشجع التعامل بها، ومن أهم هذه القوانين الأمر رقم 09-96 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، الذي جاء فيه تحليل العلاقات بين كل الأطراف المعنية بهذه الصيغة وجاء فيه على وجه الدقة ما يلي:

- تعريف عقد التمويل التأجيري وموضوعه.

- الشروط القانونية لإعداد عقد التمويل التأجيري في الجزائر، والذي يبين:

✓ شروط العقد؛

✓ مبلغ الإيجار؛

✓ مدة الإيجار؛

✓ التعويضات في حالة الغاء العقد وفسخه، والأقساط الإيجارية المتبقية.

بعد التأطير القانوني والتنظيمي لصيغة التمويل التأجيري وتقديم المزايا الجبائية والجمركية التي تصاحب تطبيق هذه الصيغة، ظهرت بعض التجارب في هذا الميدان إلا أن عملياتها تتسم بالضيق والحذر الشديدين، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال شركتين هما: الشركة الجزائرية لقرض إيجار المنقولات SALEM وشركة قرض الإيجار الجزائري السعودي ASL.

¹ دلال براج، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

² عبد القادر شارف، رمضان لعلا، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة الأغواط، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 284.

ثالثا: متطلبات تأهيل البنوك الجزائرية لمواكبة الصيرفة الشاملة

- يمكن القول أن رغم محاولات البنوك الجزائرية فيما يخص الاتجاه نحو الصيرفة الشاملة إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد على أن تكون بنوك شاملة بالمعنى المتعارف عليه عالميا نتيجة وجود معوقات، والتي يستدعي منها ضرورة الأخذ بجملة من الإجراءات لتأهيل أداء القطاع البنكي الجزائري ورفع إمكانياته للإرتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهها وبالتالي مواكبة مستجدات الصيرفة الشاملة، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:¹
- الإرتقاء بالعنصر البشري الذي يعد من الركائز الأساسية للإرتقاء بالأداء البنكي؛
 - زيادة رؤوس أموال البنوك التجارية بما يؤهلها لتحسين قدرتها التنافسية؛
 - الإستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الإعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق البنكية؛
 - زيادة الإنفاق الإستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - توسيع الشبكات البنكية التي تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وباقي فروعها بما يحقق السرعة في تدويل المعلومات الخاصة بالعملاء، وإجراءات التسوية للمعاملات المالية، بالإضافة إلى الربط بين الشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك العالمية وفي مقدمتها شبكة الانترنت ؛
 - تشجيع وتنشيط سوق الأوراق المالية وتكوين صناديق الاستثمار وتأسيس شركات متخصصة في كافة العمليات المالية؛
 - تنويع الخدمات البنكية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات البنكية تجمع ما بين التنوع والتطور.

المطلب الرابع: تبني كل من مشروع الصيرفة الإلكترونية ومفهوم الصيرفة الإسلامية في النظام البنكي الجزائري

إن التطور التكنولوجي المستمر في مجال الصناعة البنكية وما أفرزه من تغييرات جذرية في أسلوب العمل البنكي فرض على البنوك التقليدية اتخاذ الإجراءات اللازمة للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكيف والتحول نحو الصيرفة الإلكترونية والإسلامية .

الفرع الأول: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

في إطار الإصلاحات البنكية والاقتصادية صارت الصيرفة الالكترونية ضرورة ملحة بحيث هذه الأخيرة من أولى اهتمامات السلطات المعنية في الجزائر، وسيتم في ما يأتي تناول الصيرفة الالكترونية من خلال التعريف وأهميتها، كذلك واقعها الجزائري.

¹ نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق النموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية، Les cahiers du MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 12 جوان 2016، ص: 350.

أولاً: مفهوم الصيرفة الإلكترونية وأهميتها

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها: " تلك المؤسسات البنكية التي تقدم الخدمات والمنتجات البنكية لعدد كبير من العملاء من خلال القنوات الإلكترونية، مما يتيح للعملاء الحصول على نفس الخدمات والمنتجات التي توفرها البنوك التقليدية دون الحاجة لتواجدهم بالفروع.¹

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري ستنح للمصارف الجزائرية دخول العصرنة من أبوابها الواسعة، فهي تمنح عدة إمتيازات يمكن حصرها فيما يلي:²

- تيسر التعامل بين البنوك الجزائرية، وبناء علاقات مباشرة فيما بينها؛
- إقامة أنظمة دفع الكترونية تساهم في تطوير الأداء، وخفض التكاليف؛
- المساهمة في جلب الاستثمارات لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير خدمات بنكية الكترونية (24/24) و(7/7)؛

- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك، بحيث لا يستطيع البنك إنشاء فرع خاص به في كل منطقة عبر التراب الوطني وما يتطلبه من مباني وأجهزة وكفاءة إدارية، فإتشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت يوفر تكلفة إنشاء فرع له وكل البنوك الناجمة عن ذلك، كما يمكن من خلال البنك الإلكتروني تسويق مختلف الخدمات البنكية والتبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة، فضلا عن إجراء التعاملات البنكية بين مصرف ومصرف آخر أو بين البنك وفروعه لما يكلفه ذلك من جهد ووقت؛

- إن توجه البنوك الجزائرية نحو شبكة الانترنت وما تتميز به من قدرات تنافسية يلزم البنوك الصغيرة ضرورة الإرتقاء إلى مستوى هذه التحديات، ووفقا لذلك سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لإختيار الأنسب، وبذلك تكون الانترنت عامل منافسة قوي في جذب العملاء؛

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.

ثانياً: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة والنظام البنكي الجزائري بصفة خاصة.

¹ رشيد دريس، الصيرفة الإلكترونية كإستراتيجية لإرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 27، جامعة الجزائر، 2013، ص:181.

² رايح زيري، ليندة بوزرورة، أفاق الصيرفة الإلكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة الجزائر، 2016، ص:298.

1- وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري

تبعاً لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل البنكي خاصة في مجال الصناعة البنكية وسعيها نحو نقل تقنيات الصيرفة الإلكترونية، شرعت الجزائر في عدة مشاريع من بينها:¹

- **الموزع الآلي للنقود:** بدأ إدخال السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997 ليصل عدد الأجهزة حالياً إلى 250 جهازاً موزعة على كبريات المدن الجزائرية مع نهاية سنة 2002، وهذا العدد يعتبر ضعيفاً مقارنة ببعض الدول المجاورة، مما دفع الجزائر إلى تخصيص أكثر من 3.6 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، ولقد أبرمت اتفاقية مساعدة تقنية بقيمة 402.325 أورو بين (SATIM) والشركة الفرنسية (IDS) (Ingènico) (Data System) لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق (500 موزع) ونهائي نقطة البيع الإلكتروني لدى التجار (10000) على كل التراب الجزائري.

- **الدفع الإلكتروني (بطاقات الدفع الفوري):** حسب مدير عام شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (ساتيم)، فإنه قد تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التلخيص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2002 بعدما تمر بفترة تجديدية بالجزائر الكبرى لمدة 8 أشهر وستنفذ العملية في مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك عبر العالم، وسيستلم الزبون بطاقتين، الأولى خاصة بالشبكة الوطنية والثانية بالشبكة العالمية، وترمي شركة (ساتيم) مع الانتهاء من وضع شبكة الدفع، إصدار بطاقة موحدة للدفع والسحب في آن واحد، وتجدر الإشارة إلى التأخر في إنطلاق المشروع، والتباطؤ الحاصل في الإنجاز.
- **الهاتف والانترنت:** إن الهاتف المحمول في الجزائر ما يزال في جيله الأول، إذ لا يمكن صاحبه من الوصول إلى شبكة الانترنت، كما أن شبكة الهاتف الثابت أيضاً ما تزال بعيدة عن المقاييس العالمية، فما يزال نحو 80% من الجزائريين محرومين من خط هاتفي ثابت، أما بالنسبة للانترنت فلا يزيد عدد الجزائريين الذين يتصلون بهذه الشبكة عن مليون شخص (أي نسبة 33/1).

2- تطوير وتحديث أنظمة الدفع في المنظومة البنكية الجزائرية

في إطار تحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري، ورغبة في مواكبة التقدم التكنولوجي والحد من المخاطر البنكية وزيادة السرعة في تسوية المدفوعات، قام بنك الجزائر بالتنسيق مع التوجيهات الحكومية (وزارة مالية) وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز أنظمة دفع إلكترونية متطورة.

¹ عابدة عبير بلعبيدي، واقع وتحديث أنظمة الدفع في الجزائر وأثره على المنظومة المالية الجزائرية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر المالية، بنك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص ص: 137، 138.

أ- نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS)

يسعى " نظام الجزائر للتسوية الفورية " ويطلق عليه بالإنجليزية نظام "ARTS" دخل حيز التشغيل مع شهر فيفري 2006، ويعني بدفع وتحويل المبالغ الكبيرة والتحويلات المستعجلة التي تفوق قيمتها مبلغ واحد (1) مليون دج في وقت حقيقي، على الفور وعلى أساس إجمالي، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- تخفيض لآجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الالكترونية.
- مواكبة نظام الدفع البنكي في الجزائر إلى المعايير الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- يمكن بنك الجزائر من مراقبة التحويلات المالية للحد من ظاهرة تبيض الأموال وكذا تحسين إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، مما ينعكس على حسن تقديم الخدمة للزبائن، وفيما يلي جدول يوضح تطور نظام "ARTS" منذ نشأته إلى غاية سنة 2017.

جدول رقم(02): تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال الفترة 2006 إلى 2017

| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|--|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عدد عمليات ARTS المسجلة في دفاتر بنك الجزائر | 142373 | 179900 | 195175 | 205736 | 211561 | 237311 |
| مبالغ ARTS المسجلة في دفاتر بنك الجزائر | 169635 | 313373 | 607138 | 649740 | 587475 | 680123 |

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|--|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عدد عمليات ARTS المسجلة في دفاتر بنك الجزائر | 269557 | 290418 | 314357 | 334749 | 328404 | 339227 |
| مبالغ ARTS المسجلة في دفاتر بنك الجزائر | 535234 | 358029 | 372394 | 265141 | 201692 | 99896 |

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات من 2006 إلى 2017

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد عمليات المسجلة في دفاتر بنك الجزائر في تزايد مستمر، حيث وصلت في عام 2017 إلى 339227 عملية مقارنة ب 328404 في عام 2016، فبعدما كانت 142373 عملية في 2006، أما بالنسبة حجم المبالغ المسجلة في النظام "ARTS" خلال فترة الدراسة 2006 إلى 2017 قد شهد تذبذبا في حجم التسويات المسجلة في نظام "ARTS" فبعد تسجيل إرتقاعا في حجم العمليات المسجلة خلال الفترة من 2006 إلى 2011، التي تدل على الجهود المبذولة للتحكم في استخدام النظام، لضمان تسيير كفو للسيولة النقدية، بدأت تتراجع بعد ذلك حيث وصلت في عام 2017 إلى 99896 مليار دينار، ذلك بسبب عمليات السياسة النقدية وكذا العمليات ما بين البنوك .

¹ عريوة محاد، محمد خاوي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد04، 2017، ص: 148.

ب- نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة (نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض)

دخل نظام المقاصة الإلكترونية حيز التطبيق في 15/05/2006، ويسمح بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض من شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، وعمليات على البطاقات، وبسير نظام ATCI من طرف مركز المقاصة المسبقة بين البنوك (CPI)، وهو فرعاً تابعاً لبنك الجزائر، يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع، حت يتم صب الأرصدة الصافية لأجل التسوية المؤجلة في نظام في ARTS ساعة محددة مسبقاً في النظام ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية؛
- تقليص آجال المعالجة بقبول أو رفض العملية في أجل أقصاه خمسة أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى ثلاثة أيام ثم 48 ساعة؛
- تأمين أنظمة الدفع العام وإعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة بالشيكات؛
- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر.¹

ولقد شهد هذا النظام تطوراً وتحديثاً، حيث عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، ما يعادل 22.9 مليون عملية، بقيمة قدرها 18753.8 مليار دينار في 2017، مقابل 21.0 مليون عملية، بقيمة قدرها 17639.5 مليار دينار في 2016، أي بارتفاع معتبر بلغ 9.3% من حيث الحجم و 6.3 من حيث القيمة. وكمتوسط يومي للتبادل، بلغ حجم التداول في نظام 91419 عملية، بقيمة إجمالية تعادل 74.7 مليار دينار في 2017، مقابل 82296 عملية، بقيمة 69.2 مليار دينار في 2016.²

ج- الصيرفة على الخط في الجزائر

أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية.

ونتجت هذه عن إتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية (DIAGRAM EDI) الرائدة في البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي: (MULTIMEDIA AGACT)³ و (SOFT ANGINERING) ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) لتتأ شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية تقدم هذه الشركات خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وأمن

¹ عبد الرحمان قروي، الصيرفة الإلكترونية كالية لتعزيز أداء البنوك الجزائرية -دراسة ميدانية على مستوى الوكالات البنكية العمومية بالقلمة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، تخصص ادارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017-2018، ص ص: 182، 183.

² بنك الجزائر: التقرير السنوي -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 93.

³ رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصنة البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص: 15.

تبادل البيانات الآلية لجميع البنوك والمؤسسات المالية بإختلاف أصناف زبائنها (مؤسسات كبرى، مجموعات شركات، تجار، مهنيين، خواص...) بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن وسلامة في أداء العمليات. تهدف AEBS أساسا إلى:¹

- الإقتراح على الزبائن (بنوك مؤسسات مالية) حلول معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات؛
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته؛
- تسمح لزبائنها بإكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم؛
- لقد إتمدت العديد من البنوك الجزائرية على AEBS في تقديم خدمات عبر الانترنت وذلك من خلال إمضاء عقود، نذكر منها:

➤ عقد مع القرض الشعبي الجزائري: في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات DIAGRAM EDI

➤ عقد BNP PARIBAS مع البنك بي أن بي باري باس الجزائر: في 2005/11/21 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات DIAGRAM E-BANKING

إن شبكة AEBS تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية بما حققته من توفير هذه الخدمات، ولكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية وهذا لتحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام البنكي والمالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

الفرع الثاني: مفهوم الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها البنكي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك منها البنوك الإسلامية. أين أعتبرت الجزائر من الدول السبّاقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم إعتقاد سوى بنكين إسلاميين، أخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008.²

¹ ميادة بلعياش، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص: 218.

² مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص: 10، 11.

ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر ب 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ظل بنك البركة ينشط في الساحة البنكية الجزائرية كبنك إسلامي وحيد فترة طويلة إلى غاية 2006/06/8 أين تم تأسيس بنك جديد في هذا المجال وهو "مصرف السلام الجزائر"، والذي يعتبر بنك شمولي يعمل طبقا لقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق البنكية الجزائرية، وقد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي واعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كمصرف تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008 وقد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، ليصبح حينها أكبر البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، حيث يسعى البنك إلى فتح 14 فرع نهاية 2018.¹

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض البنوك التقليدية في الجزائر التي سعت إلى فتح شبائيك أو نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية كبنك الخليج، ورغم ذلك مازلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من عدة معوقات خاصة التشريعية منها إذ رغم طبيعتها الخاصة والتي تستدعي تكييف القوانين وفقا لطبيعتها، إلى أن الدولة لم تراعي ذلك بل تم التعامل معها كأنها البنوك التقليدية، الأمر الذي أثر جدلا حول السلامة الشرعية لمعاملاتها البنكية.

المطلب الخامس: إستراتيجية إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة المخاطر وتطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك

تماشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد يجب على البنوك الجزائرية إنتهاج سياسات إدارة المخاطر وإستحداث إدارة متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها البنك.

الفرع الأول: إستراتيجية إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية

يمكن القول إن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح وازدهار البنوك وتحقيقها لأهدافها. فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على الأرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد تؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

¹ بختي عمارية، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة " دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018، ص: 85.

وتعرف إدارة المخاطر بأنها: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والإطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر".¹ ومن المخاطر التي يتعرض لها البنك مخاطر الائتمانية، مخاطر التشغيل، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، خطر ملاءة المالية، ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

تركز إدارة المخاطر البنكية في الجزائر على مخاطر الائتمان مهمشة بذلك العديد من المخاطر البنكية الأخرى على مخاطر التشغيل، غير أن هذه الوضعية لها ما يبررها على إعتبار تركيز نشاط معظم البنوك في الجزائر على الدور التقليدي للبنوك والمتمثل في منح الائتمان، كما تسهل الحضور القوي لبنك الجزائر في إرساء إدارة فعالية وسليمة للمخاطر في القطاع البنكي الجزائري من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة لذلك، أو من خلال هيئات ولجان الرقابة التابعة له التي تسهر على التطبيق والمتابعة.

وكمؤشر على مدى نجاح البنوك الجزائرية في تسيير مخاطرها على الأقل من وجهة بنك الجزائر تعزيز القواعد الاحتياطية في البنوك الذي يعد من صميم انشغالات السلطات العمومية وبنك الجزائر ومجلس نقد والقرض واللجنة البنكية، لأنه يهدف إلى حماية البنك والمودع على حد سواء، كما تم إستكمال أجهزة المراقبة البنكية بقواعد الحوكمة المؤسسة السليمة الأخطار أو السيولة أو غرار نسبة الملاءة وتقسيم الأخطار أو السيولة أو النوعية على غرار المراقبة الداخلية ونظام الكشف المسبق، كما تم إعادة تأسيس وإثراء جهاز المراقبة الداخلي لإبراز العلاقة الوطيدة بين التسيير الجيد والإستقرار المالي.

لقد حدد الأمر 04.10 الصادر في 26/08/2010 التنظيم الصادر عن مجلس النقد والقرض في نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية بوضوح مفهوم الرقابة الداخلية والأخطار الواجب أخذها بعين الإعتبار والتميز بين مهام المراقبة الدائمة الدورية التي ينبغي أن يكون الأعوان المكلفون بها مستقلين. مع إدراج إجراءات يقضه إزاء تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووضع خارطة للأخطار.²

الجدول رقم (04): نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2005-2011)

| نسبة الملاءة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------|
| القطاع البنكي | 12% | 15.15% | 12.94% | 16.5% | 21.78% | 23.31% | 23% |
| البنوك العمومية | 11.69% | 14.37% | 11.62% | 15.97% | 19.10% | 21.78% | / |
| البنوك الخاصة | 23.66% | 21.59% | 23.48% | 30.24% | 35.26% | 29.19% | / |

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2005-2011.

¹ محمد معاريف، وآخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، مارس 2019، ص: 36.

² شعبان فرج، عبد الرزاق حبار، دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالية للإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على إقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 26/27 نوفمبر، 2013، ص: 15، 16.

إن التزام البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في القطاع البنكي الجزائري بنسبة الملاءة (8%) المحدد في الاتفاقية الثانية للجنة بازل ونسبة أعلى ما هو محدد) يسمح بالتحكم الجيد في المخاطر مما يدعم الإستقرار والثقة في القطاع البنكي الجزائري ويعطي مؤشرا على حماية أفضل لأموال المودعين وهي الأهداف الموجودة من الحوكمة المؤسسة الجيدة في البنوك، من جانب آخر يتجلى دور المجلس الإدارة والمدراء والمسيرين في تحقيق الحد الأدنى لرأس المال فهم المسؤولون عن تحقيق هذا الهدف.¹

ثانيا: تطبيق أسلوب الحوكمة في البنوك الجزائرية

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة في الجهاز البنكي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامته وتحقيق الكفاءة في الأداء، ولدعم دوره في خدمة الاقتصاد القومي.

حيث تعرف الحوكمة على أنها: " الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين".²

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على مستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد، وضعف المناخ الاستثماري، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح،³ الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "لجنة الحكم الراشد" حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية، إلا أننا نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار بها.

وفيما يتعلق بمدى تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، فإنها مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنه مؤشرات أولية توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في القطاع البنكي الجزائري، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي:⁴

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين، من أجل الحرص على تحقيق نتائج جديّة وتطوير الأداء؛

¹ شعبان فرج، عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص:15،16.

² صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص:111.

³ محمد خميسي بن رجم، أحلام معيزي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة البنكية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة سوق الأهراس، 2012، ص: 210.

⁴ مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ديسمبر 2017، ص:206.

- تمكين القطاع البنكي الجزائري من آليات الحوكمة الخارجية، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة البنكية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلّى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأسمال البنوك العمومية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنه يجب تدعيم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق البنكية وزيادة المنافسة، أين يصبح دور الحوكمة البنكية فعالا في ضبط الأطر العلمية والأنشطة البنكية، حتى تتفادى الانحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات.

المطلب الخامس: التوجهات الحديثة للنظام البنكي الجزائري في ظل العولمة

مرت الجزائر بمرحلة الانتقالية قبل فتح اقتصادها على العالم، لذا كان لا بد لها أن تقوم بمواجهة هذا الانفتاح بتحضير مؤسساتها حتى تكون لها مكانة ضمن التنافسية الحادة، أين أقرت إبرام اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بينها وبين الاتحاد الأوروبي وكذا مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث سنتطرق لهاتين الاتفاقيتين فيما يلي:

الفرع الأول: الشراكة الأورو-الجزائرية وأثارها على النظام البنكي الجزائري

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، هذا الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%¹.

أولا: مسار الشراكة الأوربية_الجزائرية

إن خطوات الجزائر في مجال الشراكة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

1976 الاتحاد الأوروبي والجزائر يوقعان اتفاقا لتعاون اقتصادي

1978 استفادت الجزائر من إتفاق اقتصادي شامل مع الإتحاد الأوربي وتمحور اتفاق التعاون الجزائري مع الإتحاد الأوربي حول شقين أساسين تلخصا في المحور التجاري والمحور المالي والتقني.

2002 الإتحاد الأوربي والجزائر يوقعان اتفاق الشراكة ليحل محل اتفاق التعاون، ومن الأهداف الرئيسية للاتفاق إقامة منطقة تجارة حرة.

¹ عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004، ص ص: 53، 54.

² عبد الرزاق سلام، واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص: 127.

2005 قيام اتحاد الأوربي والجزائر بالموافقة على نشر البرنامج الوطني الارشادي للعامين 2005-2006 الذي يغطي أوجه التعاون في هذه الفترة ودخل حيز التنفيذ.

2008 تم إنتعاش الشراكة الأورو-متوسطية، المعروفة بمسار برشلونة باعتبارها الإتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس للبحر الأبيض المتوسط وتهدف عملية الإنعاش إلى إضفاء طابع الحيوية على هذه الشراكة. وقد استفادت الجزائر من المشاريع التي وضعها الإتحاد الأوربي فيما يخص مبادرة تطوير أعمال البحر الأبيض المتوسط المركزة على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأعتبر برنامج تكميلي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز نقدية في فروع النشاطات الاقتصادية وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني وهذا البرنامج يهدف لتأهيل 20 الف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2014/2010) وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 8.2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.

ثانيا: أثار الشراكة الأورو- جزائرية على النظام البنكي الجزائري

إن بنود اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية من شأنه أن يعيد اندماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية على إعتبار أن هذا الإتفاق هو بمثابة ممر متدرج وضروري لمواجهة الأثار السلبية المحتملة من الاندماج الاقتصاد الوطني والإنفتاح على الاقتصاد العالمي.

أ- الأثار الإيجابية

لإتفاق الشراكة تأثير إيجابي ندرج بعضها:¹

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منظم بين دول الاتحاد والدول المتوسطية الموقعة لهذه الاتفاقيات؛
- معالجة المشاكل المتعلقة بالأمن والاستقرار السياسي؛
- الحصول على دعم مالي لتحقيق التنمية المستدامة والتنمية البشرية؛
- تطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنى التحتية وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية؛
- تحرير التجارة سيساعد على جذب الاستثمار وبالتالي زيادة تدفق رأس المال والخبرات التكنولوجية ويساعد كذلك على خلق فرص عمل جديدة؛
- الحصول على الدعم التقني في مجال التعليم والتكوين والبحث والتطوير مما يساعد على تأهيل الاقتصاديات المتوسطية، وتشجيع القطاع الصناعي والمالي، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات وإعادة هيكلة القطاع الصناعي والمالي وتحسين النم المحاسبة والرقابية للقطاع الإنتاجي، البنكي والتأمين.

¹ أمال كرميش، فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، عنابة، 2018، ص: 286.

ب- الآثار السلبية

كما أن لإتفاق الشراكة سلبيات كثيرة نذكر منها:¹

- الوضع اللامتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية؛
 - المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لان الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة لا تخضع للمعايير الدولية؛
 - بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية؛
 - الجزائر لا تملك المنتج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية؛
 - إرتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال؛
 - حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفات الجمركية.
- وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية لسنة 2005 حول الآثار المرتقبة لإتفاق الشراكة الأورو جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة وأثارها على النظام البنكي الجزائري

إن الأزمات التي عصفت بالنظام البنكي الجزائري في ثمانينات القرن الماضي حتمت على الدولة الجزائرية اللجوء إلى العديد من الإجراءات فمن بينها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المالية ودخلت في مفاوضات مباشرة مع الصندوق للحصول على مساعدات وقد تم إبرام العقد الأول في 1989 والذي كان ينص على تحرير التجارة الخارجية وبعد ذلك تم توقيع العقد الثاني في 1991 والعقد الثالث في 1994 والذي كان مدعما من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويتضمن برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الكلي للاقتصاد وأيضا انتهاجها السياسة اقتصاد السوق مكنها من أن تودع ملف العضوية للجات منذ سنة 1987، ولكنها لم تحصل على العضوية وذلك نظرا للظروف القاسية التي كانت تعيشها آنذاك ولكن لم يحد من عزميتها وإصرارها فقد قامت بالعديد من المحاولات من أجل الإنضمام وهي جاهدة إلى يومنا هذا، وقد قامت الجزائر بإتباع الإجراءات المعمول بها للإنضمام ويمكن تلخيصها فيما يلي:²

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية؛
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل، على أساس الإجابة على الأسئلة المطروحة من قبل الأعضاء؛
- تقديم عروض أولية حول التعريفات وحول الخدمات؛

¹ منير نوري، ياسين بوضياف، اثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والطموح-، المعيار، العدد الثامن عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017، ص: 391.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 251.

- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين الخدمات.

أولاً: مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

قامت الجزائر بتقديم طلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة وذلك لتدعيم موقعها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من مختلف المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها المنظمة للدول النامية:¹

- قدمت الجزائر طلب الإنضمام في 1987/06/03 إلى الاتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة " الجات " التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة.

- تم قبول طلب الإنضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "الجات" في 1987/06/17، وتم تنصيب فوج عمل؛

- تم تحويل جميع الأفواج العمل للإنضمام إلى "الجات" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 1995/01/01؛

- قامت لجنة وزارية مشتركة سنة 1995 بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية؛

- تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف أعضاء المنظمة ولم تتطرق المفاوضات بشكل ملموس إلا بعد تقديم الجزائر مذكرتها الخاصة بالتجارة الخارجية في جويلية 1996؛

- تم صياغة مشاريع الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها خلال سنة 1997؛

- على أساس الأجوبة تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في 1998/04/23؛

- في سنة 2001 تم مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر، وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في نفس السنة؛

- تم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الإنضمام؛

- تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية؛

- وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عند فريق الخبراء عدة إجتماعات ولقاءات حول الولوج إلى أسواق السلع والخدمات؛

- قدمت الجزائر عدة عروض في الاجتماع التاسع للفوج في 2005/01، وقامت بالإمضاء عليه على أربعة اتفاقيات ثنائية مع كل من: " البرازيل، كوبا، الاوروغواي، فنزويلا "؛

- وإلى غاية 2005/10/21 تم طرح حوالي 1500 سؤال وطلب توضيح من طرف أعضاء المنظمة خلال تسعة مناسبات؛

- وخلال إنعقاد الجولة العاشرة في 2008/01 قامت مجموعة العمل بدراسة مشروع التقرير المراجع حول التجارة الخارجية للجزائر والإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لموائمة الإطار القانوني والمؤسساتي مع قواعد المنظمة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر قامت بتعديل ما لا يقل عن 36 نصا تشريعيا وتنظيميا.

¹ حسبية سليم، مرجع سبق ذكره، ص:386.

ثانيا: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام البنكي الجزائري

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلاحا ذو حدين، يجب استغلال نتائجه الإيجابية ومحاولة تفادي نتائجه السلبية، ولتوضيح أكثر ندرج إيجابيات والسلبيات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة.

أ- الآثار الإيجابية

من بين الآثار الإيجابية نذكر ما يلي:¹

- تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمات، بالإضافة إلى توفير خيارات أكثر وأفضل في الخدمات المالية.
- تحسين الخدمات الوساطة المالية وزيادة فرص الاستثمار من خلال توظيف أفضل للموارد فيما بين القطاعات والبلدان المختلفة وفقا للفترة الزمنية المناسبة من خلال إدارة أفضل للمخاطر.
- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف والرقابة الخاصة بالقطاعات المالية والبنكية.
- إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي والبنكي والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة.
- توفير وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، ومن شأنه أن يعمق ويوسع العمليات البنكية من خلال التعاملات، وزيادة تنوع الخدمات المعروضة الأمر الذي من شأنه أن يخفف من تذبذب أنشطة هذه البنوك.

ب- الآثار السلبية

ينجز على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة سلبيات نوجز بعضها فيما يلي:²

- تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة التزام بقواعد فتح الأسواق، وهو ما سيؤثر سلبا على الصناعات البنكية لعدم قدرتها على المنافسة، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها؛
- بفعل هذه المنافسة سوف تضطر بعض البنوك إلى غلق أبوابها وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة في المدى القصير؛
- إن تطبيق اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول البنوك الدولية للاقتصاد الوطني ومزاحمة الاستثمار الوطني، وهنا ما يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الاستثمارات؛

¹ مصطفى أحمد حامد رضوان، الفقر في ظل العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2011، ص: 175.

² زرقين عبو، الطاهر توابنية، آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة أم البواقي، 2013، ص: 155.

- تنطوي جميع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على شرط المعاملة الوطنية، وهو ما سيترتب عليه إلغاء أي معاملة تفضيلية تمنحها الجزائر إلى المنتجات البنكية الوطنية وهو ما يعني تركها دون حماية حكومية أو تفضيل وهو ما سينعكس سلبا على استمرارها؛
- إرتفاع نفقات الحصول على الخبرة والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة وهو ما سينعكس على نفقات الإنتاج والمزايا النسبية للصناعات البنكية.

خلاصة الفصل

سمحت لنا دراسة هذا الفصل بالوقوف على أهم المستجدات المالية المعاصرة، وكذا التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل هذه المستجدات، ، حيث كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية أثارا على الجهاز البنكي الجزائري على مختلف الأصعدة الاقتصادية والمالية، كعمليات غسل الأموال بساليبها وأثارها الوخيمة على أدائها البنكي، وكذلك ضرورة التزامها بمعايير الدولية التي تجد البنوك الجزائرية صعوبة بالتقيد بها، بالإضافة إلى أن واقع الجهاز البنكي الجزائري يشير بهيكله الحالي وخدمات التي يقدمها أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية ستترك أثارا سلبية وخاصة على المدى القصير، ومن هنا أضحي لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات بإتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعد على الانخراط في الاقتصاد العالمي بتحولاته المستمرة، وذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الإتجاهات الحديثة في العمل البنكي الدولي، وتطوير جودة الخدمة البنكية ورفع كفاءة الأداء، مما يعزز قدرتها التنافسية.

ولعل من أهم الخيارات المتاحة تبني فلسفة البنوك الشاملة من خلال العمل على تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، علاوة على تعميق استخدام التكنولوجيا في العمل البنكي وتقوية قاعدة رأسمال البنوك من خلال زيادة عمليات الاندماج بينها، وتبني مفهوم خصوصية البنوك، كما يكتسي مجال تحديث وعصرنة نظام الدفع والمعلومات داخل النظام البنكي أهمية قصوى للارتقاء بمستوى الأداء البنكي للبنوك، ولا شك أن نجاح البنوك في تنفيذ إستراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون من جهة بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، ومن جهة أخرى بتبني مفهوم الحديث للتسويق البنكي كأحد ركائز هذه الإستراتيجية .

الخاتمة

عند اختيارنا دراسة موضوع استراتيجيات الواجب اتباعها من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة المالية، كان هدفنا الأساسي يتمحور حول إبراز التحديات التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية في ظل التطورات التي أصبحت تميز البيئة البنكية العالمية، وما هي آليات التي يمكن إتباعها لمواجهة تلك التحديات، حيث برزت مجموعة من التحديات في ظل تأثيرات العولمة المالية، كان في صدارتها اتفاقية تحرير الخدمات بما في ذلك من الخدمات المالية والبنكية، كما تمثل التزام بالمعايير الدولية التي أقرتها لجنة بازل تحديا على البنوك الجزائرية والأنظمة البنكية، بالإضافة إلى احتدام المنافسة في السوق البنكية، وتزايد ظاهرة غسيل الأموال، وعليه يتعين على الجزائر التأقلم السريع مع هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقة للنمو وتطور اقتصادها، خاصة القطاع البنكي، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة البنكية مواجهة تلك التحديات التي تفرض عليها التوجه نحو تبني استراتيجية تنويع أنشطة البنوك وتبني فلسفة البنوك الشاملة والخروج من الدور التقليدي، والتوجه نحو الاندماج البنكي لتكوين الكيانات البنكية الكبيرة لمواجهة المنافسة المحتملة في السوق البنكية، وتبني استراتيجية خوصصة البنوك العمومية، إضافة إلى تحديث وعصرنة نظم المعلومات والدفع والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الصناعة البنكية، مع مراعاة الاهتمام بإدارة المخاطر، وتبني مفهوم الحديث للتسويق البنكي.

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف أجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن إدراك طبيعة التحديات التي تفرضها العولمة المالية بمختلف مظاهرها وهياكلها يمكن من إدراك الوسائل لمواجهة هذه التحديات وذلك بصياغة استراتيجيات فعالة ووضع بدائل من شأنها أن تؤهل الاقتصاد الجزائري بالاندماج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات
2. أداء البنوك الجزائرية لا يزال محدود في نطاق ضيق يقوم على إعتماها على الوظائف التقليدية التي يمارسها.
3. بدلت الجزائر جهود كبيرة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات البنكية الجزائرية، لكن لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية
4. أصبحت اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية من ضمن التحديات التي يجب تكيف معها ومسايرتها كما أصبحت مهمة قائمين على الأنظمة البنكية
5. تعد إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا ركيزة أساسية من ركائز إصلاح القطاع البنكي بحيث تستهدف إعادة الهيكلة خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا وعالميا.
6. إن هيمنة البنوك العمومية على السوق البنكية الجزائرية لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءة هذه البنوك بقدر ما يعود إلى العوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها للنشاط البنكي من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى عدم الثقة في البنوك الخاصة.

7. أدت عصرنة أنظمة الدفع التأمل إلى تحسن محسوس لنوعية الخدمات البنكية في الجزائر.
8. إن إدارة المخاطر البنكية هي جوهر العمل البنكي الإداري في البنوك، باعتبار أن المخاطر ملازمة لعمل البنوك بشكل دوري ومنكرر فأضحت السلامة البنكية مقرونة بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر البنكية.
9. رغم محاولات الجزائر في تطبيق وتفعيل العمل البنكي الإلكتروني وعصرنة الأنشطة الاقتصادية، ومواكبة التطورات التقنية إلا أن موقعها محتشم من هذه التطورات والتغييرات.
10. الحوكمة البنكية في الجزائر مازالت في مرحلتها الأولى.
11. أصبح من الضروري سعي البنوك إلى تقديم جملة من الخدمات البنكية والمالية المتكاملة والمتنوعة بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة وجودة عالية، والالتزام بالمعايير العالمية بما يضمن لها تحسين أدائها التنافسي ضمن محيطها.
12. ضرورة خوصصة البنوك العمومية، حيث تعتبر الخوصصة نقطة إستراتيجية في إصلاح أي منظومة بنكية لما تحققه من زيادة في كفاءة النظام البنكي وتوسع دائرة المنافسة وتفعيلها.
13. لمواجهة تحديات العولمة المالية أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية الاتجاه للعمل بفلسفة الصيرفة الشاملة، وما ينجم عنها من تشجيع للبنوك على مختلف النشاطات البنكية الاستثمارية والمالية.
14. يعد مشروع خوصصة القرض الشعبي الجزائري خطوة هامة نحو خوصصة البنوك العمومية وإصلاح المنظومة البنكية ومنحها قدر من العالمية.
15. يعد الالتزام بمعايير الدولية حتمي لمواجهة لمواكبة التطورات البنكية الحديثة.

اختبار الفرضيات:

- 1- **الفرضية الأولى:** والتي تتمثل في أن " ظاهرة العولمة المالية تتجسد في وجود عالم تتلاشى فيه القيود والحواجز في إطار تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، تبين من خلال الفصل الأول من دراسة هذا البحث صحة الفرضية حيث تشير العولمة المالية إلى ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول.
- 2- **الفرضية الثانية:** والتي تقوم على إعتبار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية إحدى التحديات التي تفرضها العولمة المالية على البنوك الجزائرية فقد تم تأكيدها حيث تعتبر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية من أهم تحديات التي يمكن أن تواجه البنوك الجزائرية لأن هذه الأخيرة غير مهياًة لمواجهة المنافسة بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط البنكي.
- 3- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن " توفير بيئة بنكية مناسبة من خلال إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية" فقد تم تأكيدها، وتأتي في مقدمتها ضمان استقلالية بنك الجزائر في وضع سياسته النقدية بعيدا عن تدخلات الحكومة، وبما أن إصلاح المنظومة البنكية هو بمثابة نجاح أي نظام اقتصادي فإن ذلك يجعل من عملية تأهيله ضرورة حتمية في ظل ما تفرضه الساحة البنكية من تطورات في بيئة العمل البنكي.

التوصيات:

من خلال هذه النتائج نستطيع تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:

1. ضرورة العمل على وضع سياسة إصلاح اقتصاد والحد من تدخل الدولة وتحرير أكبر، وفتح المجال للقطاع الخاص حتى تواكب الجزائر المتغيرات الاقتصادية على الساحة.
 2. اصدار التشريعات اللازمة لمحاربة ظاهرة غسل الأموال لمنع دخول الأموال الفذرة للأسواق المالية والاقتصاد ككل.
 3. تحديث وعصرنة المنظومة البنكية الجزائرية وذلك من خلال دعم اكتساب التكنولوجيا وتحديث طرق التسيير وخاصة إدارة المخاطر.
 4. وجوب الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة من طرف البنوك الخاصة الجزائرية تماشياً مع التطورات العالمية الراهنة في هذا المجال.
 5. تشجيع اندماج البنوك الصغيرة فيما بينها قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم خدمات متنوعة تلبي احتياجات كافة الأفراد.
 6. ضرورة إيجاد أنظمة محاسبية وقانونية تستطيع إعانة المنظومة المالية والنقدية في التحكم في إدارة المخاطر وآليات لها القدرة في أن تتنبأ بحدوث الأزمات المالية وبالتالي تجنبها.
 7. تعتبر إدارة المخاطر هي صمام أمام عمل البنوك، لذا يعتبر تسيير المخاطر وتحليلها والتنبؤ بها أمر في غاية الصعوبة في بيئة مصرفية معقدة، الأمر الذي يستدعي الكثير من الشفافية في القوائم المالية للبنوك.
 8. الاستفادة من خبرات بعض الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال استعراض تجاربها وتبادل الخبرات من خلال إرسال مهنيين وأكاديميين جزائريين لهذه الدول وتكوينهم.
- أفاق الدراسة
- الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة البنكية الجزائرية

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب باللغة العربية:

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجيات مواجهتها)، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
3. جمال سالم، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
4. حسن كريم حمزة، العولمة والنمو الإقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
5. خالد رميح المطيري، البنوك وعمليات غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 .
6. دادي عدون ناصر، محمد متناوي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
7. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008 .
8. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
9. شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار أيلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
10. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر البنكية وأثرها في الأداء المالي للبنوك التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
11. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب، القاهرة، 2002.
12. طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، دار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
13. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 .
14. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
15. عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي "الجزء الثاني"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 .
16. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 .
17. عبد الله خبابة، راجح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
18. عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 .
19. عبد المطلب عبد الحميد. المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009.
20. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تكنولوجيا الخدمات المصرفية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
21. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية (من أوجواي لسيتايل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

22. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
23. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008 .
24. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
25. عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014 .
26. فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
27. محسن أحمد الخيصر، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
28. محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
29. محمد أحمد التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور الدوافع والمبررات والآثار) مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا ومصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
30. محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
31. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة)، مكتبة الجامعة اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
32. مصطفى كمال السيد طایل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، إتحاد مصارف العربية، 2009.
33. نور الدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

❖ الأطروحات و المذكرات

أ- الأطروحات:

1. إبراهيم مزبود، انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية والمصرفية العربية-واقع وتحديات- حالة بعض البلدان العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2003-2004.
2. أحمد مداني، دور المصارف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005-2006

3. أسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015.
4. حسيبة سليم، العولمة المالية وأثارها على الاقتصاد الجزائري في إطار التحولات والإصلاحات الاقتصادية (حالة القطاع المصرفي والمالي)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم مالية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.
5. دنيازاد مهني، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تحديات العولمة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018-2019.
6. عبد الرحمان قروي، الصيرفة الالكترونية كآلية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية -دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية العمومية بقالة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017-2018.
7. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
8. فضيلة زاوي، التحرير المالي وإنعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
9. لزهو ساحلي، عولمة النشاط المصرفي وإعادة تأهيل المنظومة المصرفية-حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة اقتصاد المعرفة والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016.
10. ميادة بلعاش، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
11. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.
12. نبيلة فالي، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية "دراسة حالة البنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017.

13. هناء بن جميل، تأثير العولمة المالية على تحقيق أهداف السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

ب- المذكرات:

1. خيرة كتيبي، دور الحوكمة في تحسين ادارة المخاطر "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015-2016.

2. دلال برباح، استراتيجيات إعادة هيكلة المصارف في ظل تحديات العولمة المالية "حالة المصارف الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010-2011.

3. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

4. عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005 .

5. فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

6. مبارك بلعي حسني، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري، في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

7. محمد الأمين وليد طالب، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية (2008) على سياسات صندوق النقد الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، 2009-2010.

8. مسيفة عكاش، العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

9. ميرة عثمانى، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال "مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.
10. هاشم بورمة، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-2009.
11. هودة عبوة، أثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2006)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلی، الشلف، 2007-2008.
12. وردة خردار، تأثير إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012 .

❖ المجالات والدوريات:

أ- المجالات

1. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، العدد 02، ألمانيا، برلين، 7 فيفري 2018 .
2. أمال كرميش، فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، عنابة، 2018.
3. بختي عمارية و كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة " دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي "، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018.
4. بلعزوز بن علي، هودة عبوة، أفاق تطور النظام البنكي في ظل تحديات العولمة المالية مع الإشارة إلى نظام المصرفي الجزائري، أبعاد اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والتجارية، جامعة حسيبة بن بوعلی، الشلف.
5. حمزة سايح، واقع وتحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية، Les cahiers du MECAS، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 5 ديسمبر 2009.

6. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله، المجلد 4 العدد 1، جوان 2018.
7. رابح زبيري و ليندة بوزرورة، افاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة الجزائر، 2016.
8. رشيد دريس، الصيرفة الإلكترونية كإستراتيجية لإرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 27، جامعة الجزائر، 2013.
9. زرقين عبو، الطاهر توابتية، أثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، جامعة أم البواقي، 2013.
10. سعاد يحي، مخاطر عولمة أسواق المالية، دراسة حالة سوق المال الكويتي (1997-2016)، أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2017.
11. سمير أيت عكاش، المهدي ناصر، خصوصية المصارف في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015.
12. سمير ايت عكاش، نارجس معمري، واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 07، جامعة بسكرة، ديسمبر 2018.
13. صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002 .
14. الطاوس حمداوي، فتيحة صالح، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2016.
15. عايدة عبير بلعبيدي، واقع وتحديث أنظمة الدفع في الجزائر واثره على المنظومة المالية الجزائرية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر المالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
16. عبد الأمير سعد، لزهة ساحلي، عولمة الأسواق المالية النامية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، العدد 44، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2015.
17. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004.
18. عبد القادر بن عمار، خصوصية البنوك العمومية الجزائرية في ظل الازمة النفطية: بين الحتمية والقيود، مجلة "الادارة والتنمية للبحوث والدراسات"، المدرسة العليا للتجارة، العدد الرابع عشر، الجزائر، ديسمبر 2018.

19. عبد القادر شارف و رمضاني لعلا، التحول نحو البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية "حالة الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، جامعة الأغواط، الجزائر، ديسمبر 2017.
20. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف "نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 3، الشلف، ديسمبر 2005.
21. عريوة محاد، محمد خاوي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017.
22. عمر عزازي، الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ديسمبر 2008.
23. قرمية دوفي، طرق وإجراءات خصوصية البنوك والآثار الناجمة عنها -دراسة تجربة فرنسا، مصر والجزائر-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018.
24. لامية شهبون، الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، العدد 22(02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
25. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 7، جامعة سطيف، ديسمبر 2002.
26. محمد بن سعيد و بلقاسم منهوم، المصارف الاسلامية في ظل العولمة المالية -التحديات وإستراتيجية البقاء-، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، العدد 04، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، جوان 2017.
27. محمد خميسي بن رجم و أحلام معيزي، أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة سوق الأهراس، 2012.
28. محمد معاريف، وآخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، مارس 2019.
29. مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2017.
30. منير نوري، ياسين بوضياف، اثر الشراكة الاورو جزائرية على الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والطموح-، المعيار، العدد الثامن عشر، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، جوان 2017.
31. نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان، النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق النموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية، Les cahiers du MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 12 جوان 2016.
32. يونس شعيب، تحرير الخدمات المالية وتحديات الصيرفة الاسلامية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2017.

❖ الملتقيات:

أ- الملتقيات الدولية:

1. ابراهيم رافعة الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، بحث مقدم ضمن المؤتمر الدولي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، المنظم بجامعة فيلادلفيا، الأردن، 15-16 مارس 2005.
2. أسماء دردور ونسرين بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات: الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة عالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 اكتوبر 2009
3. محمد أمين بربري، محمد طرشي، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008،
4. مرابط ساعد و أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006.

ب- الملتقيات الوطنية:

1. رحيم حسين و هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي 14/15 ديسمبر 2004.
2. سعدي وصاف وعتيقة وصاف، الصناعة المصرفية والتحول العالمية، بحث مقدم إلى مجمع أعمال ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف، يومي 15 و 16 ديسمبر 2004.
3. شعبان فرج، عبد الرزاق حبار، دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالية للإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى إدارة المخاطر المالية وإنعكاساتها على إقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 26/27 نوفمبر، 2013.
4. عبد القادر بربيش، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية اتفاقية GATS.
5. مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 06/07 ديسمبر 2017 .

❖ المطبوعات الجامعية

1. علي سنوسي، مواضيع مختارة في مقاييس ندوة بنكية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

❖ التقارير

1. بنك الجزائر: التقرير السنوي -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

❖ القوانين والوثائق الرسمية:

1. الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، الجريدة الرسمية، العدد 14.

2. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة السابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

3. الأمر رقم 66-178 الصادر في 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

4. الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

5. القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

6. القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك والقرض.

7. القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

8. القانون رقم 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

9. المادة 06 من الأمر رقم 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض.

10. المادة 118 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض.

11. المادة 98 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelkrim Naas, **le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie de marché**, maison nouvel et rose, Paris, France, 2003, p24.
2. Audrey Aslanoff, **La Perception De La Performance Des Fusions Et Acquisitions Dans Le Secteur Bancaire**, En Vue De L'obtention Du Doctorat En Science De Gestion, Université De Nice Sophia- Antipolis, paris, 2013, p: 47.

❖ المواقع الإلكترونية

1. سمير ع، قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ، الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية.

<https://www.amasronline.com/index.plp/2014/81681-2017-10-15-22>, consulté 02-04-2019

2. [Http:// www.bank-of-algeria](http://www.bank-of-algeria) . consulté 17/05/2019